الباب الأول

الحافظ الذهبي وكتبه في الرجال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي رحمه الله.

الفصل الثاني: دراسة حول ترتيب أهم كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.

الفصل الثالث: التعريف ببعض كتبه في الرجال.





الفصل الأول

ترجمة موجزة للحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده وأسرته.

المبحث الثاني: نشأته وبداية طلبه للعلم.

المبحث الثالث: رحلاته العلمية.

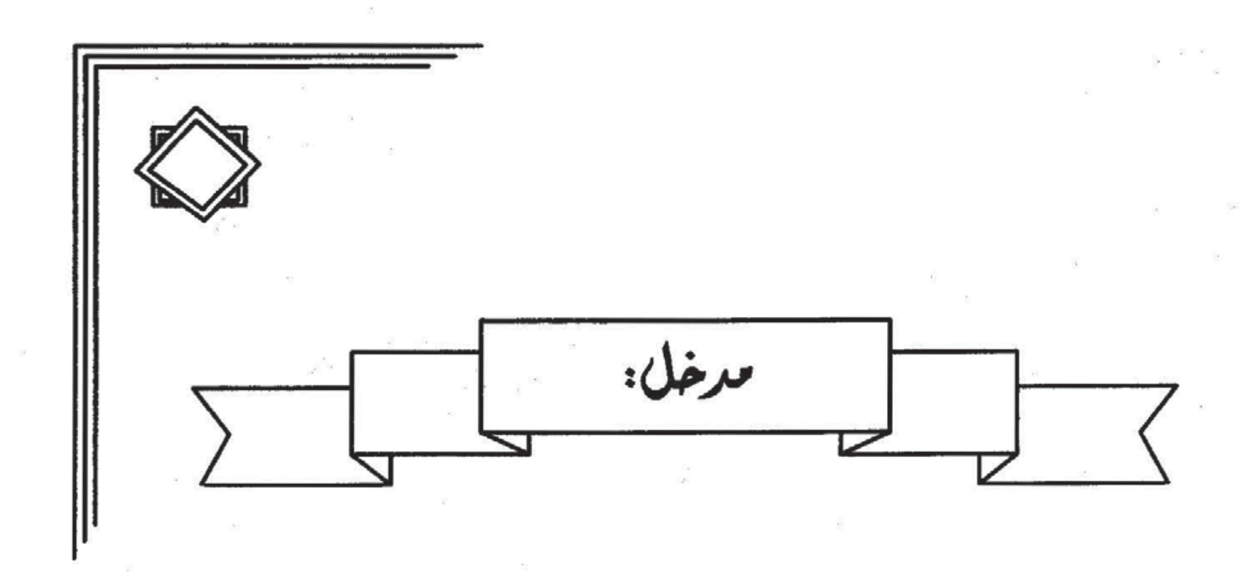
المبحث الرابع: منزلته العلمية.

المبحث الخامس: وفاته وذكر أولاده.

المبحث السادس: آثاره العلمية.

المبحث السابع: دراسات علمية حوله وبعض مؤلفاته.





مكانة الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ وتمكّنه في علم التراجم ـ والجرح والتّعديل ـ جعلت كثيراً ممّن كتب في التراجم والتّاريخ يترجمون له في كتبهم، مع التنويه بعلمه وبراعته في فنّ الحديث ورجاله، وذكْرِ أشهر كتبه التي خَلّفها في مختلف فنون العلم(١).

ومن أوعب ما كُتب عن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ رسالةُ الدّكتور بشّار عوّاد معروف **«الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»**، فقد بذل مؤلّفها جهداً كبيراً في تتبُّع كثيرٍ من الأمور المتعلّقة بحياة الذّهبي، وما خلّفه من مصنّفاتٍ ومختصراتٍ في مجالات عدّة، فجاء كتابه عمدةً من بعده في استقاء معلوماتٍ موَثّقةٍ عن الذهبي وأعماله العلميّة.

وقد اجتهدت أن أُضيف إلى كتابة د. بشار شيئاً مّا يفيد في التّعريف بشخص الحافظ الذهبي، ومكانته في علم الرّواية، والجرح والتعديل، وتوثيق بعض المعلومات التي نقلها بواسطة، أو استنتجها من خلال تتبعه لنشاط الحافظ الذّهبيّ العلميّ، ووقفت عليها في بعض كتب الحافظ الذهبي، أو غيره من العلماء، ثمّ الإشارة إلى بعض دراسات علميّة حوله.

---

(١) أشار السخاوي في كتابه «إسعاد الطالب والرّاوي بترجمة السّخاويّ» (الورقة١٠/أ) بأنّ الذّهبي أفرد ترجمته بالتّصنيف.

المبحث الأوّل
اسمه ونسبه ومولده وأسرته

هو الحافظ النّاقد مؤرّخ الإسلام، وحامل لواء الجرح والتّعديل، أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله الذّهبيّ التركمانيّ الأصل الدمشقي.

ولد سنة ثلاث وسبعين وستّ مئة[١].

وقد ترجم الحافظ الذّهبي لجدّ أبيه في كتابه (أهل المئة فصاعداً)[٢]، وأنّه عاش مئةً وتسعَ سنين، وتُوفِّي في سنة إحدى وستين وست مئةٍ بعدما أَضَرّ.

كما ترجم لجدّه فخرالدين أبي أحمد، وهو رجلٌ أميٌّ نجّار، حَسَنُ اليقين بالله[٣]، ويبدو أنّه هو الذي قدم دمشق، واتخذها سكناً له[٤] حتى توفّاه الله بها ليلة الجمعة، سنة ثلاث وثمانين وست مئة، وشهد الحافظ الذهبيّ دفنَه بسفح قاسيون[٥].

وأمّا أبوه شهاب الدين أحمد بن عثمان الذّهبي، فكان رجلاً دَيِّناً يقوم اللّيل، وَعَدلَ عن صِناعة أبيه (النّجارة) ومال إلى صِناعة الذّهب المدقوق، حتى برع وتميَّز فيها، وحصّل منها على مالٍ وغِنًى، أعتق بذلك خمس رقاب[٦]؛ قال الحافظ الذهبي: «وقد استفكّ من عكّا امرأتين وأعتق غلامين وجارية، وأرجو أنّ الله قد أعتقه من النّار بذلك، وبِبِرّه وصدقته، ومروءته وخوفِه من الله ولزومِه للصّلوات، ورحمتِه الضّعيف، وصحّة إيمانه، وثناء

---

(١) «المعجم المختص» (ص٩٧).

(٢) (ص١٣٧).

(٣) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٦).

(٤) «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٧٨).

(٥) «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٦).

(٦) «معجم الشيوخ» (١/ ٧٥)، و«تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٢٦٤/أ ـ أيا صوفيا).

سائر من يعرفه عليه يوم جنازته ظاهراً وباطناً فيما علمتُ»[١].

وقد عُرف ابنُه محمّد بابن الذّهبي نسبةً إلى صِناعة أبيه، وكان هو يُقيِّد اسمه (ابن الذهبي)[٢]، ويبدو أنّه اتخذ صَنْعةَ أبيه مهنةً له في أوّل أمره[٣]، لذلك عُرف عند بعض معاصريه بـ(الذهبي)[٤]، مثل صلاح الدّين الصّفدي[٥]، وتاج الدّين ابن السّبكي[٦]، والحسيني[٧] وابن كثير[٨].

المبحث الثاني
نشأته وبداية طلبه للعلم

لقد عاش الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ طفولتَه بين أكناف عائلةٍ علميَّةٍ متديِّنةٍ[٩]، وكانت مرضعتُه وعمّته ستّ الأهل بنت عثمان بن قايماز قد حصلتْ على الإجازة من ابن أبي اليسر وجمال الدين بن مالكٍ، وزُهير بن عُمر الزرعي وغيرهم، وسمعت من عمر بن القوّاس وغيره، وقرأ عليها الحافظ الذهبي، رحمه الله، حديثاً واحداً لابنه أبي هريرة. توفيت سنة ٧٢٩هـ[١٠].

وروى أيضاً عن خاله عليّ بن سَنْجَر بن عبدالله الموصلي المتوفى سنة

(١) «تاريخ الإسلام» «حوادث ووفيات سنة٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٢٦٤/ب ـ أيا صوفيا).
(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧) ترجمة «محمد بن إسحاق المطلبي»، و(١٣/ ٥٨٧) ترجمة «محمد بن إبراهيم ابن سعيد البوشنجي، و(١٥/ ٥٤٦) ترجمة «أحمد بن كامل بن خلف البغدادي»، و(٢٢/ ٣٩٣) ترجمة «عمر بن حسن بن علي المعروف بابن دحية»، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٠٩) ترجمة «صخر بن محمد المنقري».
(٣) انظر «رونق الألفاظ» (٢/ ٣٥/ أ)، فقد قال سبط ابن حجر فيه: «وتعلّم صناعة الذّهب كأبيه وعرف طرقها».
(٤) «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٧٩).
(٥) انظر (الوافي بالوفيات» (ج٢/ ١٦٣)، و«نكت الهميان» (ص٢٤١).
(٦) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٠).
(٧) انظر «ذيل تذكرة الحفاظ» (٣٤)، و«ذيل العبر» (ص١٤٨).
(٨) انظر «البداية والنهاية» (١٤/ ٢٢٥).
(٩) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٧٩).
(١٠) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

٧٣٦هـ، وترجم له في «**معجم الشيوخ**»[(١)]، وقال عنه: «وكان ذا مروءةٍ وكَدٍّ على عياله، وخوفٍ من الله».

كما سمع من زوج خالته فاطمةَ أحمدَ بنِ عبد الغني بن عبد الكافي الأنصاري الذّهبي المتوفى سنة ٧٠٠هـ ونعته بأنّه «كان حافظاً للقرآن كثير التّلاوة»[(٢)].

ونشأ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في وسط هذه الأسرة المعتنية بالعلم وطلبه، فكان من نتيجة ذلك أن وَجد عنايةً فائقةً منذ وقتٍ مُبَكِّر، وهذا أخوه من الرّضاعة علاء الدين أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن داود بن العطّار الشّافعي، تلميذ الإمام النّووي، يستجيز له جملةً من شيوخ عصره الكبار في سنة مولده (سنة ٦٧٣هـ)[(٣)]، «فانتفع الذّهبي بعد ذلك بهذه الإجازة انتفاعاً شديداً»[(٤)].

وقد ترجمَ لكثيرٍ ممّن أجازوا له باستدعاء أخيه هذا في «**معجم الشيوخ**»[(٥)].

ويبدو أنّ الذّهبي بدأ يعتني بالعلم بنفسه ويحضر مجالسَ العلماء، ويستمع إلى رواية الحديث مذْ كان صغيراً لم يتجاوز العاشرةَ من عُمره؛ فقد قال في ترجمة «محمّد بن عمر بن مكّيّ العثمانيّ» (ت٧١٦هـ): «جلستُ إليه، وأوّل ما سمعت كلامَه في سنة ثلاثٍ وثمانين وست مئة، وسمعتُ منه

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٦٨).

(٣) انظر «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة ٦٤/ب) حيث قال الحافظ الذهبي في ترجمته: «استجاز لي طائفةً من الكبار عامَ مولدي»، وقال في «المعجم المختص» (ص١٥٧): «... وأحسن إليّ باستجازته لي كبار المشيخة»، وانظر «الدرر الكامنة» (٣/ ٦).

(٤) «الدرر الكامنة» (٣/ ٦).

(٥) انظر (١/ ٥١) ترجمة «أحمد بن عبد الله الطبري المكي»، و(ص٦٩) ترجمة «أحمد بن عبد القادر العامري»، و(ص٩٦) ترجمة «أحمد بن محمد بن عبد القاهر النصبي الحلبي» و(ص٩٩) ترجمة «أحمد بن محمد الكناني الدمياطي»، و(ص١٦١) ترجمة «إبراهيم بن يعقوب الطبري» و(ص١٦٤) ترجمة «إسحاق بن إبراهيم الشقراوي»، و(ص٢٢٢) ترجمة «الخضر بن عبد الله بن عمر الجويني ثم الدمشقي» (ص٣٩٤) ترجمة «عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن الدمشقي»، و(٢/ ١٤) ترجمة «علي بن أحمد بن عبد الواحد الصالحي»، و(ص٢٨) ترجمة «علي ابن صالح الهاشمي المكي»، و(ص١٢٠) ترجمة «كافور بن عبد الله الطواشي»، و(ص١٤٤) ترجمة «محمد بن أحمد عبد الله الطبري»، و(ص٣٨٤) ترجمة «يوسف بن إسحاق الطبري المكي». وغيرهم كثير.

في صحيح مسلم بدار الحديث»[1].

ثمّ بدأ يَتَتَبَّعُ تصانيفَ أهلِ العلم من أهل الوَرَع، والفضائلِ وهو في الثّالثة عشر من عمره، يدلّ على ذلك قولهُ في ترجمة «عليّ بن المفضّل الإسكندراني» (ت٦١١هـ): «له تصانيفُ مفيدة، رأيتُ له في سنة ستٍّ وثمانين وستّ مئة كتاباً في الصّيام بأسانيده، وكان ذا ورعٍ ودينٍ مع أخلاق رضيّة، ومشاركةٍ في الفضائل»[2].

وحضر في هذه السّنة درسَ يوسف بن يعقوب الشّيباني (ت٦٩٠هـ)؛ قال في ترجمته: «وقد سمعتُ منه في سنة ستٍّ وثمانين، وحفظت عنه حديثَيْن ثلاثة، ولم أَظفَرْ بذلك بعدُ، وأجاز لي جميعَ مروياته...»[3].

كما أقام أربعةَ أعوامٍ في مكتب أحد المؤدِّبين، وهو علاء الدّين عليّ بن محمّد الحلبيّ (توفّي في حدود ٦٩٠هـ)، وكان من أحسن النّاس خطاً، وأخبرِهم بتعليم الصّبيان[4].

وقد اعتنى الحافظ الذّهبي بنفسه عنايةً كبيرةً في طلب العلم، والحرص على لقاء الشّيوخ وإجلالهم[5]، وتوجّهت همّتُه صَوب طلبِ علم القراءات، فذهب في سنة ٦٩١هـ هو ورفاقه إلى شيخ القرّاء جمالِ الدّين أبي إسحاق إبراهيم بن داود العسقلانيّ، ثمّ الدّمشقي (ت٦٩٢هـ)، فَشرع عليه بالجمع الكبير، وانتهى إلى أواخر سورة القصص، وأجاز له مروياته[6].

ولازم في الوقت نفسِه حلقةَ الشّيخ جمالِ الدّين المقريء إبراهيمَ بنِ غالي البدويّ شيخِ الإقراء بالتّربة الأشرفية، وشَرَع عليه أيضاً في الجمع

---

(١) «معجم الشيوخ» (٢/٢٥٩).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٩١).

(٣) «معجم الشيوخ» (٢/٣٩٦).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٥٢).

(٥) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٢).

(٦) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ١٣٥).

الكبير[1]. كما كتب في السّنة نفسها **«المقدّمة في التّجويد»** عن مؤلّفها المقريء المجوّد أبي عبدالله بن محمّد بن جوهر التّلّعفريّ (ت٦٩٦هـ)[2].

وقرأ في علم القراءات على غير واحدٍ من البارزين في الفن، حتّى أتقنه، وبرع فيه[3]، ممّا جعل شيخَه شمسَ الدين أبا عبدالله محمّدَ بنَ عبد العزيز الدّمياطي الشّافعي ـ وهو من المقرئين المجوِّدين ـ يتنازلُ له عن حلقته بالجامع الأُمويّ في أواخر سنة ٦٩٢هـ، حينما أصابه المرض الذي تُوفيّ فيه[4].

ومع شدّة اعتناء الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في تلك الفترة بعلم القراءات، وتجويدها، فإنّه لم يغفل عن سماع الحديث، وروايتِه، ولا غرابةَ من ذلك فإنّه عاش في وسط أسرةٍ حريصةٍ على طلب الحديث وروايته؛ فقد تقدّم أنّه كان يحضر مجالسَ الرّواية؛ فحضر سنة ٦٨٣هـ، وهو في سنّ العاشرة من عمره مجلس محمّد بن عمر بن مكي، واطّلع على كتابٍ فيه أحاديثُ الصّيام لعلي بن المفضّل، وجلس في درس يوسف بن يعقوب الشّيباني سنة ٦٨٦هـ، وحفظ منه حديثين أو ثلاثة.

ولكن عنايته بعلم الحديث زادت لما بلغ الثّامنةَ عشر من عمره[5]، وقد حَبَّبَ إليه طلبَ الحديث شيخُه عَلَمُ الدّين البرزالي وحَثَّه على كتابته؛ قال الحافظ الذهبي: «وكان هو الذي حبّب إليّ طلبَ الحديث؛ فإنّه رأى خطّي فقال: «خطّك يُشبه خطَّ المحدّثين»، فأثّر قولُه في، وسمعتُ وتخرّجت به في أشياء»[6].

سمع من جمّ غفير، وكتب أجزاءَ وخرّج مَشْيخات، وانتقى على شيوخ، وكان أعلى ما وقع له من الكتبِ السّتة في أول ما سمع الحديث سنة ٦٩٢هـ **«صحيح البخاري»**؛ قال في ترجمة «الإمام البخاري»: «وأمّا

---

(١) «معجم الشيوخ» (١٤٩/١).

(٢) «المصدر نفسه» (١٨١/٢).

(٣) انظر لمعرفة مزيد عناية الحافظ الذهبي بالقراءات «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٤ ـ ٨٥)، و«الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» لعبد الستار الشيخ (ص٩٤ ـ ١١٢).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢١٨/٢).

(٥) انظر «طبقات الشافعية» (١٠٢/٩).

(٦) «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة١٠٤/أ).

الصّحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب السّتّة في أوّل ما سمعتُ الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وستّ مئة...»[1].

كما أنّ من أوائل سماعاته جزءَ أبي الجهم؛ فقد سمعه وهو في حدود العشرين من عمره من سوَنج بن محمّد بن سونج التركمانيّ الدّمشقي (ت٦٩٤هـ)[2] فرحاً بعُلوِّه في ذلك الوقت[3].

وقرأ سنة ٦٩٣هـ على إسماعيل بن عُثمان بن محمّد التيماني الدّمشقيّ (ت٧١٤هـ)[4]، وسمع من الحسن بن أحمد أنو شروان[5]، ومن أحمد بن المظفّر النّابلسيّ ثمّ الدمشقي[6](ت٧٥٨هـ)، ومن صفيّة بنت عبد الرّحمٰن بن عمر بن موسى (ت٦٩٩هـ)، وأخيها إسماعيل بن عبد الرحمن[7]، وغيرهم.

وكان حريصاً على رواية الحديث وسماعه، وبلغتْ عنايتُه برواية الحديث أن يَسمع الحديث على الشّيخ أكثرَ من مرّة[8]، بل قد يسمع جزءً واحداً من ستّين شيخاً؛ فقد قال: «ولقد كنت كتبتُ نسخةَ أبي الجهم من بضعٍ وثلاثين سنةً، فرحاً بِعُلُوِّها في ذلك الوقت، وسمعتُها من ستّين شيخاً، وهيَ الآن مرويَّةٌ بالسَّماع، ولو رحلَ اليومَ الطّالبُ من مسيرة ألف فرسخٍ لإدراكها وغُرم مئةَ دينارٍ لكان له الحظُّ الأوفر...»[9].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٠).

(٢) «معجم الشيوخ» (١/ ٢٧٧).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣١٤) ترجمة «الليث بن سعد المصري».

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ١٧٦).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٠٨).

(٦) «المصدر نفسه» (١/ ١٠٤).

(٧) «المصدر نفسه» (١/ ٣٠٩).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٨) ترجمة «أحمد بن إسحاق الأبرهوقي»، و(ص٧٣) ترجمة «أحمد ابن عبد المنعم القزويني»، و(٢/ ٣٨٣) ترجمة «يوسف بن إبراهيم الدمشقي»، و(ص٤٢٦) ترجمة «أبي القاسم بن محمد الحراني».

(٩) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣١٤) ترجمة «الليث بن سعد المصري».

وروى جزءَ ابن عرفة عن أكثرَ من أربعين شيخاً[1]، وجزءَ ابن فيلٍ عن حوالي عشرة شيوخ[2].

بل من شدّة حرصه على سَماع الحديث، أنّه قرأ حديثيْن على شيخه محمّد بن عبد الرّحيم بن محمّد الهندي (ت٧١٥هـ) وهو في سياق الموت، فقال في ترجمته: «روى لنا عند موته أحاديث. . .» وساق عنه بإسناده، ثمّ قال: «فذكر حديثين ليسا هما عندي، قرأتُهما عليه ونَفَسُه يُحَشْرِج في الصّدر، فتُوفّي يومئذٍ ـ عفا الله عنه وعنّا آمين. وقد حضرتُ درسَه غيرَ مرّة»[3].

كما يحمله الشّرهُ أحياناً على الرّواية عن شُوَيْخ عاميٍّ ليس بذاك[4]، وعلى الأخذ عمّن لا تحلّ الرِّواية عنه أصلاً[5]، وقالَ في ترجمة «علي بن مظفّر بن إبراهيم بن عمر الإسكندراني» (ت٧١٦هـ): «ولم يكن عليه ضوءٌ في دينه، حملني الشّرهُ على السّماع من مثله ـ والله يسامحه ـ كان يخلّ بالصّلوات ويُرمَى بعظائم»[6].

وقرأ الحافظ الذّهبي بجانب هذا كلّه ما يتعلّق بعلم العربيّة، وحصّل منه ما أقام به لسانَه وصارتْ له تعبيراتٌ رائقة، وألفاظ رشيقة[7]؛ فقد سمع **«الحاجبيّة في النّحو»** من محمّد بن أبي العلاء النصيبي (ت٦٩٥هـ)[8]، وتردّد إلى شيخ العربية أبي بكر بن يعقوب بن سالم الشّاغوري (ت٧٠٣هـ) لسماع

---

(١) انظر فهرس «معجم الشيوخ» (٢/ ٤٩٤).

(٢) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ص٢٨/ الترجمة ٤) و(ص٤٦/ الترجمة ٢٥)، و(ص١٠٣/ الترجمة ٩٦)، و(ص٣٥٨/ الترجمة ٤٠٠)، و(ص٣٦٣/ الترجمة ٤٠٧)، و(٢/ ص١٤٢/ الترجمة ٦٦٧)، و(ص١٧٠/ الترجمة ٧٠٣)، و(ص٢٣٨/ الترجمة ٧٩٦)، و(ص٣٣٧/ الترجمة ٩١٣)، و(ص٣٨١/ الترجمة ٩٧٤).

(٣) «معجم الشيوخ» (٢/ ٢١٦).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٩٥) ترجمة «محمد بن النصير بن تمام».

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٥٦) ترجمة «عبد الرحمن بن أحمد الأمواسي»، و(٢/ ١٧٧) ترجمة «محمد ابن أيوب بن مكارم بن النحاس».

(٦) «المصدر نفسه» (٢/ ٥٨)، وانظر أيضاً «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٦).

(٧) «البدر الطالع» (٢/ ١١١).

(٨) «معجم الشيوخ» (٢/ ٣٢٤).

دروس في النحو[1]، كما قرأ مجموعاً فيه أنواعٌ من النَّظْم والنَّثْر على مؤلِّفه محمّد بن الحسن بن سباع الجذاميّ (ت٧٢٠هـ) ووصفه بأنه: «كان قويَّ العربية محكِماً لعلم العَروض، جيِّدَ النّظم، مُكثراً منه، له يدٌ في اللّغة، . . .»[2].

المبحث الثالث
رحلاته العلميّة

عزم الذّهبي ـ رحمه الله ـ على الرّحلة لطلب الحديث ولقاء الشّيوخ منذ وقت مبكّر إلا أنّه لم يستطع ذلك لمكان والديْه، إذْ لم يُمكّنه والدُه من ذلك، وهو لا يتجسّر خوفاً من العُقوق، وقد تحسّر على عدم إمكان لقاء بعض الشيوخ الذين يتلهّف للقائهم؛ قال في ترجمة (عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد بن وَرّيده البغدادي) (ت٦٩٧هـ): «وقد هممتُ بالرّحلة إليه، ثمّ تركته لمكان الوالدة»[3].

وقال في **«معرفة القرّاء الكبار»**[4]: «وانفرد عن أقرانه، وكنت أتحسّر على الرّحلة إليه، وما أتجسّر خوفاً من الوالد، فإنّه كان يمنعني».

وقال في **«تاريخ الإسلام»**[5]: «وكنت في سنة أربع وتسعين، وسنة خمسٍ أتلهّف على لقيّه وأتحسّر وما يُمكنني الرّحلة إليه لمكان الوالد ثمّ الوالدة».

ثمّ أذن له أبوه بالرّحلة بعد ذلك[6]، فقام برِحْلاتٍ داخلَ البلاد الشاميّة، فرحل إلى بَعلبكّ سنة٦٩٣هـ[7]، وقرأ فيها القرآنَ جمعاً على

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ١٨٣)، و«ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة٥١/ ب).

(٣) «معجم الشيوخ» (١/ ٣٦٦)، ونقله د. بشار عواد ـ من المخطوط ـ بلفظ: «لمكان الوالد» بالتذكير. انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٧).

(٤) (٢/ ٦٩٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٢٦٨/ أ ـ آيا صوفيا).

(٦) انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٨٨).

(٧) انظر «معرفة القراء الكبار» (٢/ ٧٥٣ ـ ٧٥٤)، و«المنهل الصافي» (٦/ ٦٩/ ب)، و«درة الحجال» لابن القاضي (٢/ ٢٥٦).

عبدالله بن عبد الغني الدُّريبي البعلبكّي (تُوفي في حدود٧٠٠هـ)[١]. وأكثَرَ عن المحدّث الأديب تاج الدّين عبد الخالق بن عبد السّلام المعرّيّ، ثم البعلبكّي (ت٦٩٦هـ)[٢] وغيرِهما كثير.

ورحل إلى حلب، وأكثر فيها عن علاء الدّين أبي سعيد سَنْقَر بن عبدالله الزَّيني الحلبي (ت٧٠٦هـ)[٣]، وسمع من جملة شيوخها.

كما رحل إلى كلٍّ من حمص[٤]، وطرابلس[٥]، وحماه[٦]، والكرك[٧]، والمعرّة[٨]، ونابلس[٩]، والرّملة[١٠]، والقدس[١١]، وتبوك[١٢]، وداريًّا[١٣].

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٣٢٥).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٧٦)، و«ذيل العبر» للذهبي (ص١٥).

(٤) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٨٣) ترجمة «محمد بن مسعود بن التوزي».

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٩) ترجمة «أحمد بن عبد الله المعروف بالقاضي شقير»، و(ص١٠٣) ترجمة «أحمد ابن محمد بن محمد البعلي»، و(ص١١٣) ترجمة «أحمد بن أبي بكر بن منصور قاضي طرابلس»، و(ص١٤٥) ترجمة «إبراهيم بن علي بن سناء الملك المصري» و(٢/ ٢٧) ترجمة «علي بن سليم بن ربيعة الأذرعي».

(٦) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٩٩) ترجمة «عبد العزيز بن عمر بن أبي بكر الغساني»، و(ص٤٠٠) ترجمة «عبد العزيز بن محمد بن أحمد العقيلي».

(٧) انظر «المصدر نفسه»(١/ ٣٥١) ترجمة «عبد الحميد بن محمد بن عبد الحميد»، و(٢/ ٧٧) ترجمة «عمر ابن عبيد الله بن أحمد المقدسي»، و(ص١٩٤) ترجمة «محمد بن سليمان بن حمزة الحنبلي».

(٨) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٤) ترجمة «عثمان بن بلبان بن عبد الله المقاتلي الرومي».

(٩) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٦٩) ترجمة «أحمد بن عبد الغني الحرستاني»، و(ص١٠٩) ترجمة «أحمد بن ياقوت الأرمني النابلسي»، و(٢/ ٣٢) ترجمة «علي بن عبد الرحمن بن سرور»، و(ص٩٣) ترجمة «عائشة بنت محمد بن مسلم الحرانية»، وغير ذلك.

(١٠) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٦) ترجمة «داود بن إبراهيم بن العطار».

(١١) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥).

(١٢) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٢٧) ترجمة «محمد بن عبد الولي بن خولان البعلبكي».

(١٣) انظر «البلدانيات» للسخاوي (الورقة٢٠/ ب).

ورحل إلى مصر سنة ٦٩٥هـ[(١)]، وسمع فيها من أحمد بن محمّد بن عبدالله الظّاهري (ت٦٩٦هـ)[(٢)]، وأحمد بن نضر بن بنّا المعروف بابن الدّقوقي (ت٦٩٥هـ)[(٣)]، وعبد القويّ بن عبد الكريم بن عبد القويّ المنذريّ[(٤)]، وعبد المعطي بن عبد الرّحمٰن بن عبد الوهاب المعروف بابن الباشق[(٥)]، وغازي بن قايماز التركي[(٦)]، وآخرُهم وفاةً أبو العبّاس أحمد بن أبي بكر بن طيّ الزّبيري، توفي سنة ٧٤٠هـ[(٧)].

كما سمع فيها من عددٍ من النّساء منهن: زينب بنت سليمان بن هبة الله الأسعردية (ت٧٠٥هـ)[(٨)]، وزاهدة بنت إسحاق بن محمّد أخت الأبرقوهي[(٩)] وغيرهما.

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (١/٤١٩) ترجمة «عبد المعطي بن عبد الرحمٰن بن يحيى الإسكندراني» وفي هذا الموضع، نص الذهبي على تاريخ رحلته إلى مصر، حيث قال: «قدم علينا دمشق، وروى لنا عن ناصر الأغماتي. . . ولما رحلت سنة خمسٍ وتسعين [يعني: وست مئة] كان قد توفي».
وكذا قال في ترجمة «محمد بن عبد المحسن الحسني المصري» (٢/٢٢٥): «أجاز لي في سنة أربع وتسعين [وست مئة]، ولم ألحقه سنة خمسٍ».
وهذان النصّان صريحان فيما استنتجه د. بشار، حول تاريخ رحلته إلى مصر، ولم يذكرهما، ويُستفاد من استنتاجه تحديد يوم وصوله مصر، وهو السادس عشر من رجب من تلك السنة. انظر «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٩٠ ـ ٩١)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٢٤٦/أ) ترجمة «أم محمد سيدة بنت موسى بن عثمان المارانية» (ت٦٩٥هـ)، وانظر أيضاً «درة الحجال» (٢/٢٥٦)، فقد نص ابن القاضي على أن سماعه من مشيخة مصر كان في سنة ٦٩٥هـ.

(٢) انظر «معجم الشيوخ» (١/٩٣).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (١/١٠٦).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (١/٤١٠).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (١/٤١٨).

(٦) «المصدر نفسه» (٢/٩٦).

(٧) قال في ترجمته «ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة١٠٦/ب): «فهو آخر شيوخي في الرّحلة المصريّة وفاة، وكان عنده أجزاء كثيرة بمسموعاته».

(٨) انظر «معجم الشيوخ» (١/٢٤٩).

(٩) انظر «المصدر نفسه» (١/٢٤٥).

وفي أثناء وجوده بالبلاد المصريّة ذهب إلى الإسكندرية، وكان بها في شوّال من تلك السّنة[1]، وسمع كثيراً من شيوخها[2]، ولقي فيها أحمد بن هبة الله بن عطيّة الإسكندراني[3].

ورحل للحجّ سنة ٦٩٨هـ[4] برِفقة جماعةٍ من أصحابه وشيوخه[5]، وسمع بمكّة[6]، وعرفة[7]، ومنىً[8]، والمدينة[9] من جملة من المشايخ.

المبحث الرابع
منزلته العلمية

كان الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ يحتل منزلةً علميّةً رفيعةً في عصره، وبخاصّةٍ فيما يتعلّق بصَناعة علم الحديث، ومعرفة تراجم الرّواة وطبقاتهم، ولهذا لهجَ كثيرٌ من العلماء بذكر هذه المنزلة له، والثّناء عليه بما هو أهله، فمن ذلك:

---

(١) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٣٨٥) ترجمة «يوسف بن الحسن بن عثمان القابسي».

(٢) انظر «المصدر نفسه» (١/ ١١٤) ترجمة «أحمد بن أبي بكر الزبيري»، و (ص١٤١) ترجمة «إبراهيم بن عبد الرحمٰن المنبجي»، و(ص٣٦٨) ترجمة «عبد الرحمٰن بن عبد الوهاب التنوخي»، و(٢/ ٣٢) ترجمة « على بن عبدالرحمٰن بن سرور».

(٣) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ١٠٨).

(٤) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة ٣٣٣/ب ـ أيا صوفيا)، قال في حوادث هذه السنة: «وحج بنا الأمير شمس الدين العينابي».

(٥) انظر مثلاً «معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٤) ترجمة «عبد الرحمٰن بن أحمد بن راجح»، و(٢/ ٧٥) ترجمة «عمر بن عبد المنعم بن عمر المعروف بابن القواس».

(٦) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٨٤) ترجمة «أحمد بن محمد بن إبراهيم الطبري» وانظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٢).

(٧) انظر «معجم الشيوخ» (١/ ٣٩٢) ترجمة «عبد السلام بن عبد الخالق البعلبكي».

(٨) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٣٨) ترجمة «عثمان بن محمد بن عثمان التوزري المصري، و«ذيل سير أعلام النبلاء» (الورقة٣١/ ب). و«ذيل العبر» (ص١٠٢) ترجمة «عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي».

(٩) انظر «معجم الشيوخ» (٢/ ٧٢) ترجمة «عمر بن العباس بن أبي بكر بن جعوان الدمشقي»، و(ص٢٢٧) ترجمة «محمد بن عبد الولي بن خولان»، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣١٦/ ب ـ أيا صوفيا).

١ ـ قال تلميذه صلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي (ت٧٦٤هـ): «حافظٌ لا يُجارَى، ولافظٌ لا يُبارَى، أتقن الحديث ورجالَه، ونظر عِلَلَه وأحوالَه، وعرف تراجمَ النّاس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، مع ذهنٍ يتوقّد ذكاؤه، ويصحُّ إلى الذّهب نسبتُه وانتماؤُه، جمع الكثير، ونفع الجمّ الغفير، وأكثر من التّصنيف، ووفّر بالاختصار مؤنة التطويل في التّأليف...»[١].

وقال: «اجتمعتُ به وأخذتُ عنه، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدِّثين، ولا كَوْدَنة النّقلة، بل هو فقيه النّظر، له دربةٌ بأقوال النّاس ومذاهبِ الأئمّة من السّلف وأرباب المقالات، وأعجبني منه ما يُعانيه في تصانيفه من أنّه لا يتعدّى حديثاً يُورده، حتى يُبيّن ما فيه من ضعف متنٍ، أو ظلام إسنادٍ، أو طعنٍ في رواته، وهذا لم أرَ غيرَه يُراعي هذه الفائدةَ فيما يُورده»[٢].

٢ ـ وقال تلميذه أيضاً الحافظ شمس الدّين محمّد بن عليّ الحسيني (ت٧٦٥هـ): «الإمام العلاّمة شيخُ المحدِّثين، قدوةُ الحفّاظ والقرّاء، محدِّث الشّام ومؤرِّخُه ومفيدُه»[٣].

وقال: «... وخَرَّج لجماعةٍ من شيوخه، وجرَّح وعدَّل وفرَّع، وصححَّ وعلَّل، واستدرك وأفاد...»[٤].

٣ ـ وقال تلميذه تاج الدّين عبد الوهّاب بن عليّ السُّبكي (ت٧٧١هـ): «وأمّا أستاذُنا أبو عبدالله فبصرٌ[٥] لا نَظير له، وكنزٌ هو الملجأ إذا نزلت

---

(١) «الوافي بالوفيات» (٢/١٦٣). وانظر «نكت الهميان» (ص٢٤١).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/١٦٣) و«نكت الهميان (ص٢٤٢)، انظر في «الوافي بالوفيات» أيضاً (٢/١٦٦وما بعدها).

(٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤)، وانظر «ذيل العبر» له (ص١٤٨).

(٤) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٥).

(٥) لعلّ صواب العبارة: «فبحرٌ لا نظير له»، انظر تحقيق رسالة (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص١٤٥ ـ ١٤٧/ الهامش١).

المعضلة، إمامُ الوجود حفظاً، وذهبُ العصر معنىً ولفظاً، وشيخُ الجرح والتّعديل، ورجلُ الرّجال في كلّ سبيل، كأنّما جُمِعت الأمّةُ في صعيدٍ واحدٍ فنظرها، ثمّ أخذ يخبر عنها إخبارَ من حضرها».

ثمّ قال: «وهو الذي خرّجنا في هذه الصّناعة، وأدْخَلَنا في عداد الجماعة، جزاه الله عنّا أفضلَ الجزاء، وجعل حظّه من غُرفات الجنان موفَّرَ الأجزاء، وسَعْدَه بدراً طالعاً في سماء العلوم، يُذعِن له الكبيرُ والصّغيرُ من الكتب، والعالي والنّازل من الأجزاء»[1].

وقال: «وسمع منه الجمعُ الكثير، وما زال يخدُم هذا الفنّ إلى أن رسخت فيه قدمُه، وتعب اللّيل والنّهار، وما تَعِبَ لسانُه وقلمُه، وضُربتْ باسمه الأمثال، وسار اسمه مسيرَ الشّمس إلاّ أنّه لا يتقلّصُ إذا نزل المطر، ولا يُدبر إذا أقبلت اللّيال.

وأقام بدمشق يُرحَل إليه من سائر البلاد، وتُناديه السّؤالات من كل نادٍ...»[2].

٤ ـ وقال الحافظ محمّد بن أبي بكر بن ناصر الدّين الدّمشقي (ت٨٤٢هـ): «وكان آيةً في نقد الرّجال، عمدةً في الجرح والتّعديل، عالماً بالتّفريع والتّأصيل، إماماً في القراءات، فقيهاً في النّظريّات، له دربةٌ بمذاهب الأئمّة وأربابِ المقالات، قائماً بين الخَلَف بنشر السنّة ومذهب السّلف»[3].

٥ ـ وقال الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): «...ومَهَر في فنّ الحديث، وجمع فيه المجاميعَ المفيدةَ الكثيرةَ، حتى كان أكثرَ أهل عصره تصنيفاً، وجمع **(تاريخ الإسلام)** فأربى

(١) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠١).
(٢) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٣).
(٣) انظر «الرد الوافر» (ص٦٧).

فيه على ما تقدّم بتحرير أخبار المحدِّثين خصوصاً[1]...»[2].

وقال: «وَرَغِبَ النّاسُ في تواليفه ورَحَلُوا إليه بسببها، وتداولوها قراءةً ونسخاً وسماعاً»[3].

ووصفه بأنّه «من أهل الاستقراء التّامّ في نقد الرّجال»[4]، و«شرب من ماءِ زمزم لنيْل مرتبته، والكيْلِ بمعيار فطنته»[5].

٦ ـ وقال جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن تَغْري برديّ (ت٨٧٤هـ): «الحافظ البارع، الحجة الرُّحْلَة، المؤرِّخ، حافظ الشّام ومُقرِؤه....»[6].

وقال: «وطلب الحديث بنفسه، وقرأ وكتب بخطّه كثيراً من الكتب والأجزاء، وحصَّل الأصول، وانتقى وتخرّج بجماعةٍ من شيوخه، وروى عن مثله ودونِه، وعُنيَ بالحديث أتمّ عناية، وبَرَعَ فيه، وصنّف وأرَّخ، وصحّح وعلّل، وقرأ القراءات السّبعة...»[7].

ثمّ قال: «وكان حافظاً، ذكياً، مليحَ التَّصوُّر، حَسَنَ الخُلُق، حُلْوَ المحاضرة، متعبِّداً، وله أورادٌ هائلة، وتصانيفُ كثيرةٌ مفيدة»[8].

٧ ـ وقال سبط ابن حجر يوسف بن شاهين الكركي (ت٨٩٩هـ):

---

(١) علّق الشوكاني على هذا بقوله: «لا باعتبار تحرير أخبار غيرهم، فإنّ غيره أبسط منه» «البدر الطالع» (٢/ ١١٠).
(٢) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).
(٣) «الدر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).
(٤) «نزهة النظر» (ص١٩٠).
(٥) «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٤) وانظر (ص١٣٤).
(٦) «المنهل الصافي» (٦/ ٦٩/ ب).
(٧) «المصدر نفسه» (٦/ ٧٠/ أ).
(٨) «المصدر نفسه» (٦/ ٧٠/ أ).

«الشّيخ الإمام العالم العلاّمة، حافظُ الوقت، الذي صار هذا اللّقب عَلَماً عليه وعَلاَمَة، . . .»[1].

ثمّ قال: «فلِلّه دَرُه مِن إمام محدِّثٍ مقتدى مشهور، مَن فَاه بما عنده يُلقَى بالقَبول والسّرور، بتاريخ الإسلام صار عَلَماً معلَّماً، وميزانِه الذي صاغه من الذهب الإبريز راجحاً معظَّماً، فكم دخل في جميع الفنون، وخرّج وصحّح، وعدّل وجرّح، ورجّح وأتقن هذه الصناعة، وفاق فيها نِعْمَت البضاعة، وهو الإمام سيّد الحفّاظ، رأسُ المعاني والألفاظ، إمامُ المحدِّثين والنّاقدين»[2].

إلى أن قال: «وعُني بهذا الفنّ أعظمَ عناية، وبَرَع فيه، وخدمه اللّيل والنّهار، وصنّف وأرّخ، وصحّح وعلّل، وجَرَح وقَدَح، وفرّع وأصّل، وحدّث وصنّف التّصانيف المفيدة، وخرّج التّخاريجَ الحسنةَ السّعيدة»[3].

٨ ـ وقال الحافظ جلال الدِّين أبوبكر عبد الرّحمن بن محمّد السّيوطي (ت٩١١هـ): «الإمام الحافظ، محدِّث العصر، وخاتمة الحفّاظ، ومؤرّخ الإسلام، وفَرْد الدّهر، والقائمُ بأعباء هذه الصّناعة. . . وطلبَ الحديث وله ثماني عشر سنةً، فسمع الكثيرَ ورحل وعُنِيَ بهذا الشّأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسختْ فيه قدمُه، وتلا بالسّبع، وأذعن له النّاس»[4].

٩ ـ وقال الحافظ محمّد بن عليّ الشّوكانيّ (ت١٢٥٠هـ): «الحافظ الكبير، المؤرّخ صاحب التّصانيف السّائرة في الأقطار»[5].

وقال: «وجميعُ مصنَّفاته مقبولةٌ مرغوبٌ فيها، رحل النّاس لأجلها، وأخذوها عنه وتداولوها، وقرأوها وكتبوها في حياته، وطارت في جميع

---

(١) «رونق الألفاظ» (٢/ ٣٤/ب).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤/ب ـ ٣٥/أ).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٥/أ ـ ٣٥/ب).

(٤) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٥) «البدر الطالع» (٢/ ١١٠).

بِقَاع الأرض، وله فيها تعبيراتٌ رائقة، وألفاظٌ رشيقةٌ، غالباً لم يَسْلُك مسلكَه فيها أهلُ عصره، ولا مَن قبلهم ولا من بعدهم.

وبالجملة فالنّاس في التّاريخ من أهل عصره فَمَنْ بَعدَهم عيالٌ عليه، ولم يجمع أحدٌ في هذا الفنّ كجمعه، ولا حرّره كتحريره»[1].

١٠ ـ وقال العلاّمة عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني المغربيّ (ت١٣٨٣هـ): «هو إمامُ الحفّاظ، زينةُ المحدّثين وإمامُهم، الحَكَمُ العدلِ في الجرح والتّعديل. . .»[2].

ولما نقل قول السّيوطي فيه: «إنّ المحدّثين عيالٌ الآن في الرّجال، وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزّي، والذّهبي، والعراقيّ، وابن حجر»[3].

علّق عليه بقوله: «إذْ له في أسماء الرّجال وتراجمهم ما لم يأتِ به أحدٌ»[4].

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ١١١).

(٢) «فهرس الفهارس» (١/ ٤١٧).

(٣) «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨).

(٤) «فهرس الفهارس» (١/ ٤١٩).

وثمة أقوال في الثناء على الحافظ الذهبي رحمه الله، منها ما هو منقولٌ عن بعض شيوخه، ضمّنها ترجمته بعضُ من نقلت أقوالهم فيه، وفيما ذكرته كفاية ـ إن شاء الله ـ لتوضيخ مرتبة الحافظ الذهبي ومكانته عند أهل العلم في عصره وبعده. والله أعلم.

وقد طعن بعض العلماء والمؤرّخين في الحافظ الذّهبي بما لا يقوم أمام النّقد العلمي، ولا يستقيم في ميزان علم الجرح والتعديل، منهم عصريُّه خليل بن كِيكلدي العلائي، وتلميذه تاج الدّين السبكي، وابن المرابط المغربي، وغيرهم، وقد أجاب عمّا أوردوه على الذهبي، وذبّ عنه كلٌّ من شمس الدّين محمد بن عبد الرحمٰن السّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٢ ـ ١٠٥، وص١٣١ ـ ١٣٦)، والشّوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١١١ ـ ١١٢)، والدكتور بشّار عوّاد في «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٤٥٨ ـ ٤٦٥)، وعبد الستار الشيخ في «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» (ص٢٣٤ ـ ٢٦٣).

المبحث الخامس
وفاته وذكر أولاده

أَضرّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في أخريات حياته قبل موته بأربع سنين أو أكثر[1] بماءٍ نزل في عينيه، وكان يتأذّى ويغضب إذا قيل له: لو قدحت هذا لرجع إليك بصرك، ويقول: «ليس هذا بماء، وأنا أعرف بنفسي، لأنّني ما زال بصري ينقص قليلاً قليلاً إلى أن تكامل عدمُه»[2]، وتُوفي ـ رحمه الله ـ بالمدرسة المنسوبة لأمّ الصّالح في قاعة سكنه[3]، ليلة الاثنين بعد العشاء قبل نصف الليل[4]، ثالث ذي القعدة سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئة، ودُفن في مقابر باب الصّغير[5].

وقد رثاه غيرُ واحدٍ من تلاميذه منهم صلاح الدين الصفدي[6]، وتاج الدين السبكي[7]، وغيرُهما.

وقد خلّف ثلاثةً من أولاده عُرفوا بالعلم، وهم: ابنته أَمَة العزيز، وأبناؤه: أبو الدّرداء عبد الله، وشهاب الدّين أبو هريرة عبد الرحمٰن[8].

---

(١) حدّد ذلك تلميذه الحسيني بسنة ٧٤١هـ، انظر «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٦)، و«ذيل العبر» (ص١٤٨).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، وقد بدا قولُه هذا واضحاً في شكواه ضعفَ بصره، في أثناء كتابته «سير أعلام النبلاء»، الذي هو من أواخر مؤلفاته ـ رحمه الله ـ كما سيأتي.

(٣) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٥).

(٤) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٦).

(٥) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، و«طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٥).

(٦) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٥).

(٧) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٨) انظر عنهم «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).

المبحث السادس
آثاره العلمية

خَلَّف الحافظ الذهبيّ ـ رحمه الله ـ مصنّفاتٍ كثيرة، ومختصراتٍ مفيدةً في مختلف مجالات العلوم الشرعيّة، فقد كان ـ رحمه الله -كما قال الحافظ ابن حجر: «أكثر أهل عصره تصنيفاً»[١].

وقد عُني د. بشار عوّاد معروف في رسالته «**الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام**»[٢] بذكر آثار الذهبي العلمية، سواء ما كان منها تأليفاً، أم اختصاراً، أم تخريجاً، ورتّبها حَسْبَ موضوعاتها، مع الإشارة إلى من ذكرها من المؤلّفين السّابقين، والتنبيه إلى المطبوع منها والمخطوط.

ثمّ استدرك عليه ما فاته منها الباحثُ قاسم عليّ سعد في رسالته (**منهج الذّهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال**)[٣]، ونبّه إلى بعض أوهام وقعتْ له.

كما استدرك عليهما أيضاً الأستاذ مجد أحمد سعيد مكيّ، أسماء ثمانية كتب في مقدمة كتابه «**أقوال الحافظ الذهبي النقدية من كتابه سير أعلام النبلاء**»[٤].

ومع ذلك فثمّة أجزاء وتخاريخ للحافظ الذّهبي فاتتْهم الإشارةُ إليها، وهي كما يلي:

١ ـ جزء في أحاديث زيارة النبيّ ﷺ:

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ في «تاريخ الإسلام»[٥] ترجمة «عبدالله بن

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).
(٢) انظر الفصل الثاني (ص١٣٩وما بعدها).
(٣) انظر (١/ ٢٦وما بعدها).
(٤) انظر (ص٣١).
(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢١٣).

عمر العُمريّ» ـ بعد ذِكْرِه حديث: (من زار قبري ـ أو قال -: من زارني كنت له شفيعاً. . .): «وقد كنتُ أفردت أحاديث الزّيارة في جزءٍ».

٢ ـ جزءٌ لأبي عبدالله محمد بن مسلم الدّمشقيّ الصالحيّ (ت٧٢٦هـ):

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[١] في ترجمته: «وخرّج له المزّي تُسَاعيّات، وخرَّجت أنا له جزءاً».

٣ ـ منتخبٌ من حديث يحيى بن إسحاق بن خليل الشّيباني المقدسي (ت٧٢٤هـ):

قال في «معجم الشيوخ»[٢] في ترجمته: «أخبرنا يحيى بن إسحاق الفقيه بانتخابي له[٣] سنة أربع عشر وسبع مئة. . .».

٤ ـ مشيخة ابن المنادي: إسماعيل بن عبد الرّحمن بن عمرو (ت٧٠٠هـ).

قال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «وخَرَّجت له مشيخةً في جزءٍ واحدٍ».

٥ ـ مشيخة عُبادة بن عبد الغني الحرّاني ثم الدّمشقي[٥] (ت٧٣٩هـ):

---

(١) (الورقة ٦٩/ب).

(٢) (٢/٣٦٩).

(٣) الانتخاب: هو أن يأتي طالب الحديث على أحاديث شيخ مُكثر، فينتقي منها أجودها ممّا لا يجده عند غيره، ويتجنب المُعَادَ من رواياته، ثم يقرأها على ذلك الشّيخ. وهذا مفيدٌ للطّالب لا سيّما إذا كان الشّيخ متعسّراً في الرّواية، ولا يمكن الطالب المكثُ عنده فترة طويلةً لكونه غريباً في البلد أو نحو ذلك. انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ١٥٥وما بعدها).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣١١/ب).

(٥) قال عنه في «معجم الشيوخ» (١/ ٣١٦): «صاحبي وخِصّيصي وِدادي، أحسن الله إليه، . . . وكان ذا علم ودينٍ وتَعَبُّد، صحبتُه مدّة، ونعم الرّجل هو، يسع الجماعةَ بالخدمة والإفضال والاحتمال، فالله يصلحه ويسدّده ويبارك في عمره، . . .».

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[1]: «وخرّجت له مشيخةً».

٦ ـ مشيخة محمّد بن يوسف يعقوب الإربلي (ت٧٠٤هـ):

٧ ـ ذيل مشيخة محمّد بن يوسف بن يعقوب الإربلي (ت٧٠٤هـ):

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[2] في ترجمته: «خرّجت له مشيخة، ثمّ ذيّلت عليها».

وقال في «ذيل العبر»[3]: «وتفرّد بأشياء، خرّجت له مشيخةً».

٨ ـ ترجمة كمال الدين عبد الرزّاق بن أحمد بن محمد البغدادي:

قال في «ذيل سير أعلام النبلاء»[4]: «قد أفردت له ترجمة في جزء».

المبحث السابع
دراسات علمية حول الحافظ الذهبي وبعض مؤلفاته:

اعتنى غيرُ واحدٍ من الباحثين المعاصرين بالكتابة عن الذهبي ـ رحمه الله ـ وتراثه العلمي، ودراسة بعض كتبه، وقد نُشر بعض ما كُتب عنه مفرداً، وكثيرٌ منه رافق تحقيق بعض كتبه، ومنه ما نُشر على غرار مقالاتٍ في بعض الدّوريات العلميّة.

وهذه إشارةٌ إلى بعض تلك الدّراسات من رسائل، وكتب ومقالات:

---

(١) (الورقة ١٠٥/أ).

(٢) (الورقة ١٥/ب).

(٣) (ص١٠).

(٤) «ذيل سير أعلام النبلاء» (ص٢٥٥) من المطبوع باسم (ذيل تاريخ الإسلام) تحرفت كلمة (أفردت) إلى (أخردت) بالخاء .

أولاً: الرسائل العلمية:

١ ـ الذّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام:

رسالة كتبها د. بشّار عوّاد معروف، ونال بها درجة الدكتوراه في جامعة بغداد، وطُبعتْ في مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى/ ١٩٧٦م.

٢ ـ منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

رسالة أعدّها الباحث قاسم علي سعد لنيل درجة الماجستير، في كليّة أصول الدّين بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية بالرياض ـ عام ١٤٠٥هـ، وقد نَشَرَ منها «صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي»، طُبعتْ في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ.

٣ ـ أقوال الحافظ الذهبي النقدية، في علوم الحديث من كتابه سير أعلام النبلاء:

رسالة قدّمها الأستاذ مجد أحمد سعيد مكي لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدّعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام ١٤٠٩هـ.

٤ ـ منهج الإمام الذهبي في العقيدة، وموقفه من المبتدعة:

رسالة تقدّم بها الباحثُ سعيد بن عيضة بن عبدالله الزهراني لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، بالرّياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، سنة١٤١١هـ.

٥ ـ الأثار الواردة عن أئمّة السّنة في أبواب الاعتقاد من كتاب «سير أعلام النبلاء» جمعاً ودراسة:

رسالة أعدّها د. جمال بن بشير بادي، ونال بها درجة الدكتوراه، في الجامعة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم

العقيدة، عام ١٤١٤هـ، وطُبعتْ في دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤١٦هـ.

ثانياً: المؤلفات والمقالات المفردة:

١ - تصحيح الجزء الأول من سير النبلاء:

مقال نشره صلاح الدين المنجد، في مجلة معهد المخطوطات العربية، بتاريخ ١/ شوال/ ١٣٧٦هـ.

٢ - الحافظ شمس الدّين الذّهبي وأهمّ مصنّفاته:

مقالٌ نشره صادق محمود جميلي في مجلّة الرّسالة الإسلامية، العدد ٧، ٨، ذوالحجة عام ١٣٨٨هـ.

٣ - حول اسم كتاب العبر للذهبي:

مقالٌ نشره صلاح الدّين المنجد، في مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٤، رمضان، عام١٣٩٣هـ.

٤ - موقف الإمام الذهبي من الجاحظ، وأبي الفرج الأصفهاني:

مقالٌ نشره فاروق صالح باسلامة، في مجلّة المنهل، العدد ١٠، ذو الحجة، عام ١٣٩٨هـ.

٥ - تاريخ الإسلام للذهبي، وموقف مركز إحياء التراث منه:

مقال نشره الشيخ حمد الجاسر، في مجلة العرب السعودية، العدد ٧-٨، محرم - صفر، عام١٣٩٩هـ.

٦ - تعليقات على تحقيق السّير للذهبي:

مقالٌ نَشَره مطاع الطّرابيشي، في مجلّة مجمّع اللّغة العربيّة بدمشق العدد٥٨، ٣/ جمادى الآخرة/ ١٤٠٣هـ.

٧ ـ مصنّفات حذّر منها الإمام الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء):

بحث نشره محمد بن زكريا بن علي أبو غازي، في مجلة الحكمة، العدد ١٥/ صفر/ ١٤١٩هـ.

٨ ـ الإمام الذهبي ترجمته، وبعض آرائه، وأساليبه التّربوية:

تأليف عبد الرّحمٰن سعد النّحلاوي، نشره مكتب التربية لدول الخليج، عام ١٤٠٩هـ.

٩ ـ الحافظ شمس الدين الذهبي:

تأليف د. حسن شميساني، وطبع في دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى/ ١٤١١هـ.

١٠ ـ الإنصاف سبيل للائتلاف واجتماع الكلمة:

إعداد عبيد بن أبي نفيع الشعبي، طبع دار الوطن للنشر ـ الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

١١ ـ أخبار النساء في (سير أعلام النبلاء):

إعداد عبيد بن أبي نفيع الشعبي، طبع دار الوطن للنشر ـ الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

١٢ ـ الحافظ الذهبي مؤرّخ الإسلام، ناقد المحدّثين، إمام المعدّلين والمجرّحين:

تأليف عبد الستار الشّيخ، طُبع في دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى/ ١٤١٤هـ.

١٣ ـ كشف الغطاء عن أحكام الذهبي في سير أعلام النبلاء (على الأحاديث والقصص والأنباء):

جمع وترتيب يحيى بن عبدالله بن يحيى البكري الشهري، طُبع في أضواء السّلف، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤١٨هـ.

١٤ ـ قال الذهبي:

جمع وترتيب عمر بن موسى الحافظ، طبع في دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى/ ١٤٢٠هـ.

١٥ ـ المصنافات التي تكلم عنها الإمام الذهبي ـ وبيان الطبوع ـ المخطوط ـ المفقود ـ تأليف أبي إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير ـ لم يطبع.

ثالثاً: الدراسات المرافقة لتحقيق الكتب:

هناك درساتٌ أخرى عن الحافظ الذّهبي، رافقتْ تحقيق بعض مصنّفاته منها:

١ ـ دراسة صلاح الدّين المنجد عند تحقيقه لكتاب (العبر في خبر من غبر).

٢ ـ ودراسة د. بشّار عوّاد في مقدّمة (سير أعلام النبلاء).

٣ ـ دراسة د. محمّد عوامّة لكتاب (الكاشف).





الفصل الثاني

دراسة حول ترتيب أهم كتب الحافظ الذّهبيّ في الرجال على تواريخ تأليفها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مجمل الطرق الموصلة إلى ترتيب كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.

المبحث الثاني: دراسة حول ترتيب أهم كتبه في الرجال على تواريخ تأليفها.



المبحث الأول
مجمل الطرق الموصلة إلى ترتيب كتب
الحافظ الذهبي في الرجال على تواريخ تأليفها

مجملُ الطرق التي تُتبَع للوصول إلى ترتيب كتب الذّهبيّ في الرّجال التي يتناولها هذا الفصل بالذكر والدّراسة، هي كما يلي:

أولاً: وجود نصّ من الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على تاريخ تأليفه لكتابٍ من كتبه إمّا في مقدّمة الكتاب أو في آخره عند انتهائه.

ثانياً: أنّ يَنصّ أحد العلماء على ذلك.

ثالثاً: أنْ تُوجَد إحالةُ الذّهبيّ في كتابٍ له على كتابٍ آخر له في أثناء ترجمةٍ من تراجمه، كأن يحيل في كتابه «سير أعلام النبلاء» على كتابه «تذكرة الحفاظ» وفي «تذكرة الحفاظ» على كتابه «ميزان الاعتدال» وفيه على «تاريخ الإسلام»، فيُعرَف بذلك أنّ ترتيبها على النّحو الآتي:

كتاب «تاريخ الإسلام»، ثمّ «ميزان الاعتدال»، ثمّ «تذكرة الحفّاظ»، ثمّ «سير أعلام النبلاء».

وهذه الطّريقة يُستَأنس بها، ما لم تَقُم قرينةٌ تقضي بخلافها، كأن يحيل الذّهبيّ في كلٍّ من كتابين على الآخر منهما، فهذا يُعطي الباحثَ إشارةً إلى أنّ المؤلف ألّف الكتابين معاً في فترةٍ زمنيةٍ واحدة، إلا حيثُ يتبيّن بالتّاريخ، أو بدلالةٍ أخرى غيرُ ذلك، كأنْ يكون أحدُ الكتابين أسبقَ في التّأليف، لكنّه تأخّر تبييضُه حتّى كان الانتهاء من الآخر، فلمّا جاء لتبييض السّابق أحال فيه على اللاّحق.

رابعاً: إذا ترجم المؤلِّف في كتابٍ من كتبه لبعض معاصريه، وذَكَرَ تواريخَ وفيات بعضهم وأغفلَ ذكر ذلك لبعضهم، أو نصَّ على وُجوده حياً، كأن يقول مثلاً «وهو حيٌّ إلى الآن» استُأنِس بذلك على أنّ تأليف ذلك الكتاب كان قبل تلك الفترة التي تُوُفِّي فيها المترجَم.

إلاّ أنّ الذّهبيّ في بعض كتبه كان يترك بياضاً في تراجم بعضٍ معاصريه، ليُلحِق سنة وفاتهم إن تُوفوا في حياته، فمثل هذا الإلحاق لا يدلُّ

على تأريخ التأليف، فمثلاً كان كتابه «تذكرة الحفاظ» متقدِّماً في التّأليف على كتابه «سير أعلام النبلاء» الذي كان الانتهاء من تأليفه سنة ٧٣٩هـ، لكن النّاظر في «تذكرة الحفاظ» يجدُ أنّ الذّهبيّ أثبتَ فيه سني وفيات من توفوا في سنة ٧٤٢هـ. مثلاً كشيخه الحافظ أبي الحجاج المزّي ـ رحمه الله ـ وهذا وجهه ما تقدَّم من ترك بياضٍ في تراجم هولاء لإلحاقها فيما بعد، ولا يتعارض ذلك مع ما تقرَّرَ من تقدُّمه على كتاب «سير أعلام النبلاء».

خامساً: ومن الطّرق التي يُستَأْنَس بها في معرفة تأريخ تأليف كتابٍ مّا، تنصيصُه على سنةٍ من السّنوات في أثناءِ عرضه لمادّة الكتاب، كأن يقول مثلاً: «والآن وهو سنة سبع وثلاثين وسبع مئة». وهذا يُعطي دلالةً على تأخُّر هذا الكتاب عن كتابٍ له نصّ لتأريخ تأليفه على سنةٍ دون هذه.

لكن يُلاحظ بأنَّ المؤلِّف أحياناً يُضيف مثلَ هذه التّواريخ في أثناء تبييضه للكتاب، كما سيأتي ذلك عند تحديد سنة تأليف كتابه «تاريخ الإسلام». فلا يتعارض ذكرُ هذه السّنة في أثناء عرض مادّة الكتاب مع ما يتقرّر من سنة تأليفه، وإنّما يُستَأْنس بمثل ذلك في حال عدم وجود معارضٍ قوي. والله أعلم.

المبحث الثاني
دراسة حول ترتيب أهم كتبه
في الرجال على تواريخ تأليفها

كان الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من أكثر النّاس تأليفاً في تراجم الرّجال، ونقدهم جرحاً وتعديلاً، فقد ألّف في ذلك مصنَّفاتٍ كثيرةً، منها ما هو موضوعٌ من قِبَلِه ابتداء، ومنها ما كان اختصاراً لكُتُب غيره من العلماء[1].

(١) انظر ذكر مؤلفاته في ذلك في رسالة «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (١٥٥ ـ وما بعدها).

وواقع الحال الآن، أن كُتُبه منها ما هو مطبوعٌ متداوَلٌ بين الباحثين، ومنها ما لا يزال مخطوطاً، ومنها ما لم يُكْتَشَفْ وجودُه إلى الآن، ولذلك كان لا بدّ أن تقتصر هذه الدراسة على الأهمّ من تلك الكتب الموجودة.

ويتجلّى ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ما تبين من بعض الطّرق السّابقة تاريخ تأليفه، أو الفترة الزّمنية التي أُلِّف فيها:

وترتيب ذلك كما يلي:

١ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:

قال د. بشار عواد: «ليس لدينا ما يُشير إلى الوقت الذي بدأ الذّهبيّ فيه بتأليف كتابه، ولكنّا نعلم يقيناً أنّه فرغ من إخراجه الأوّل في جُمادى الآخرة من سنة٧١٤هـ، كما جاء بخطّه في آخر المجلّدة الأخيرة[١]»[٢].

كما يرى د. بشّار أيضاً، أنّ الذّهبيّ لم يُبيِّض من هذا الكتاب سوى المئة الثّانية، أو قسم منها على الأقلّ، وذلك في سنة٧٢٦هـ، لقوله في آخر (حوادث ووفيات سَنة ١٩١-٢٠٠هـ)[٣]: «فرغت من تبييض الطبقة تبييضاً ثانياً في سنة٧٢٦هـ»[٤].

---

(١) قال في آخر الجزء الحادي والعشرين (حوادث ووفيات سنة ٦٧١ ـ ٧٠٠هـ الورقة٣٤٥/ب ـ أيا صوفيا): «وهذا آخر ما قضى الله لي تأليفه من كتاب تاريخ الإسلام، فرغت منه في جمادى الآخرة، سنة أربع عشر وسبع مئة. قاله محمد بن أحمد بن عثمان».

(٢) مقدمته على تحقيق (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص١٣ ـ ١٤).

(٣) المخطوط (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ٢٠٠) نسخة أياصوفيا، بخط الحافظ الذّهبيّ الورقة٣٠١/أ) ووقع في المطبوع (ص٥١٥). (وأنهى المؤلف تبييضاً ثانياً في سنة ٧٣٦هـ) وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وانظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٢٥/الهامش رقم٢).

(٤) انظر مقدمته على تحقيق (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص١٤).

وقد جاء أيضاً في (حوادث ووفيات سنة ١٧١-١٨٠هـ)[١] ترجمة «الليث بن سعد المصري» ما يدل أيضاً على تبييضه لتلك الطَّبقة، وهو قولُه: «ومناقب الليث كثيرة، وعلمه واسع، وقد وقع لي من عواليه، لكن اليوم[٢] على وجه الأرض في عام ستَّةٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ مَنْ بينه وبين اللّيث ستةُ أنفسٍ[٣]، وهذا علوٌّ لا نظير له أصلاً».

لكن ورد في (حوادث ووفيات سنة ٣٨١-٤٠٠هـ)[٤]، ترجمة «عبدالله بن أحمد بن حَمّويه» قولُ الذّهبي: «وله جزءٌ مفيدٌ، عَدَّ فيه أبوابَ الصَّحيح، وعدَّ ما في كلِّ كتابٍ من الأحاديث، فأورد ذلك الشّيخ محيي الدِّين في مقدّمة ما شرح من الصّحيح، وأعلى شيءٍ يُروَى في سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة، حديثُ[٥] الحموي هذا، وقعت لنا [الكتب][٦] المذكورة من طريقه».

كذا ورد هذا السّياق بالتّنصيص على سنة٧٢٣هـ، في هذا الموضع في المخطوط من نسخة أحمد الثّالث، الّذي هو بخطِّ محمّد بن عمّار المالكي، ومحمّد بن أحمد إينال[٧].

وهذا النّص يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون الذّهبيّ قد بيّض أيضاً من كتابه هذا غيرَ المئة الثّانية،

---

(١) (ص٣١٤).

(٢) وضع المحقق هنا كلمة [ليس] بين المعقوفتين، ممّا يدل على أنها من زياداته، والصواب عدمها. انظر قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٢٦) ترجمة «الليث بن سعد»: «وهو إمام حجّة، كثير التّصانيف بين أبي العباس بن الشّحنة وبينه ستة أنفس، وهذا غاية العلو».

(٣) هو أبو العباس بن الشحنة ـ كما في الهامش السابق ـ واسمه: أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن الحسن، قال فيه الذهبي: «المعمر الكبير، رحلة الآفاق نادرة الوجود»، وكان من أعلى الناس إسنادا في وقته، توفي سنة٧٣٠هـ، انظر ترجمته في «معجم الشيوخ» (١/ ١١٨ ـ ١١٩).

(٤) (ص٣٤).

(٥) في المطبوع (حدث الحموي) والتصويب من المخطوط.

(٦) هذه الكلمة ساقطة في المطبوع واستدراكها من المخطوط.

(٧) انظر منه (حوادث ووفيات سنة٣٨١ ـ ٤٠٠هـ الورقة١٤٦)، وانظر وصف هذه النسخة في رسالة «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٤٣).

بل وصل تبييضه إلى (حوادث ووفيات سنة ٣٨١-٤٠٠هـ).

الثاني: أن يكون السّياق واقعاً في الزّيادات التي زادها الذّهبيّ في حواشي نسخته، فألحقها النّساخ بعد ذلك بالأصل، لمكان كونها من المؤلّف نفسه.

وهذا الأخير هو الصّواب، فقد وردت هذه العبارة كلُّها في نسخة (أيا صوفيا بتركيا) التي هي بخطّ الذّهبيّ نفسه فيما زاده من الحواشي، على أصل الكتاب[١].

وقد أحال الحافظ الذّهبيّ على «تاريخ الإسلام»، في عدد من كتبه منها «سير أعلام النّبلاء»، وذلك بكثرةٍ[٢].

---

(١) انظر منه الجزء الثاني عشر «حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٤٠٠هـ الورقة١٦٠/أ).

(٢) انظر مثلا (١/ ٥٥٦) ترجمة «سلمان الفارسي»، و(٣/ ٥٨) ترجمة «عمرو بن العاص»، و(ص٣٨٠) ترجمة «عبد الله بن الزبير»، و(٤/ ٣٦) ترجمة «يزيد بن معاوية»، و(ص٩٧) ترجمة «الأحنف بن قيس»، و(ص١٨٠) ترجمة «سعيد بن وهب»، و(٦/ ٥٩) ترجمة «أبي مسلم الخراساني»، و(ص١٠٦) ترجمة «عمرو بن عبيد»، و(٧/ ١٧٨) ترجمة «عبد الرحمٰن بن يزيد السلمي»، و(ص١٨٠) ترجمة «عبد الواحد بن زيد»، و(ص٤٢٥) ترجمة «داود الطائي»، و(١١/ ٥٢٤) ترجمة «محمد بن كرام»، و(١٢/ ٥٠٠) ترجمة «محمد بن عبد الله بن عبد الحكم»، و(ص٥٤٦) ترجمة «المعتمد على الله»، و(١٣/ ٤٨٨) ترجمة «ابن الأغلب»، و(ص٥٦٢) ترجمة «أبي عمرو الخفاف»، و(١٥/ ٤٤٧) ترجمة «محمد بن أحمد بن الحداد» و(١٦/ ١٩٢) ترجمة «كافور الإخشيدي»، و(ص٢٠١) ترجمة «أحمد بن الحسين المتنبي»، و(ص٢٢١) ترجمة «محمد بن محمد بن بقية»، و(١٧/ ٢٧٦) ترجمة «علي بن عبد الله بن الحسن»، و(ص٥٣٥) ترجمة «الحسين بن عبد الله بن سينا»، و(ص٥٧٧) ترجمة «جلال الدولة»، و(١٨/ ١٣) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(ص٩١) ترجمة «محمد بن الحسين القاضي أبي يعلي»، و(ص٢٤٤) ترجمة «ابن المهتدي بالله محمد ابن علي»، و(١٩/ ١٢٥) ترجمة «محمد بن أبي نصر الحميدي»، و(ص١٩٦) ترجمة «بركيا روق»، و(ص٢٥١) ترجمة «عبد الوهاب بن محمد الفامي»، و(٢٠/ ١١٢) ترجمة «أحمد بن محمد بن العريف»، و(ص٢١١) ترجمة «أحمد بن محمد الأرجاني»، و(ص٣٨٠) ترجمة «الشيخ رسلان بن يعقوب»، و(٢١/ ٢٦٣) ترجمة «القاسم بن فيره الشاطبي»، و(ص٣٧٦) ترجمة «عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي»، و(ص٤٩٧)، ترجمة «عيسى بن عبد العزيز الجزولي»، و(٢٢/ ٩) ترجمة «محمد بن أحمد المقدسي»، و(ص١٠٢) ترجمة «عبد الله بن عثمان اليونيني»، =

وكذا في كتابه «تذكرة الحفاظ»[1]، وكتابه «ميزان الاعتدال»[2].

وجاءت في «تاريخ الإسلام» الإحالة على «ميزان الاعتدال»[3]، و«معرفة القراء الكبار»[4]، مع تأخرهما عنه في التّأليف كما سيأتي. وهذا

= و(٢٣/ ٤٩) ترجمة «محمد بن علي بن عربي الحاتمي»، و(ص٢٢٧) ترجمة «علي بن الحسن الحريري»، و(ص٣٠٠) ترجمة «عيسى بن أحمد بن إلياس»، و(ص٣٢٣) ترجمة «عبد العظيم بن عبد القوي المنذري»، ومواضع عدة.

(١) انظر (١/ ٢١٢) ترجمة «الإمام مالك بن أنس»، و(ص٣٠٩) ترجمة « وكيع بن الجراح»، و(ص٣٦٢) ترجمة «الإمام محمد بن إدريس الشافعي»، و(٢/ ٤٢٠) ترجمة «يحيى بن بكير»، و(ص٤٩٦) ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، و(ص٥٣٣) ترجمة «محمد بن أسلم بن سالم»، و(ص٦٤٢) ترجمة «صالح بن محمد جزرة»، و(٣/ ٧٩٧) ترجمة «أحمد بن عمير بن جوصا»، و(٤/ ١٢٢٠) ترجمة «أبي عبد الله الحميدي»، و(ص١٣٤٥) ترجمة «عبد الرّحمٰن بن الجوزي»، و(ص١٤٤٤) ترجمة «رشيد الدين يحيى بن علي العطار» و(ص١٤٦٦) ترجمة «ابن الصابوني»، ومواضع عدة.

(٢) انظر على سبيل المثال (١/ ١٠٤) ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، (ص١١٢) ترجمة «أبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله»، (ص٢٢٣) ترجمة «إسماعيل بن أبي أويس»، و(٢/ ٢٠٥) ترجمة «سليمان بن داود الشاذكوني»، و(ص٢٣٧) ترجمة «سهل بن زياد أبي زياد»، و(٣/ ٦٦٦) ترجمة «محمد بن عمر الواقدي»، و(٤/ ٢١) ترجمة «محمد بن كرام السجستاني»، و(ص٩٩)، ترجمة «مسعود بن الحسين الحلبي»، و(ص٢٢١) ترجمة «موسى بن محمد بن كثير»، و(ص٢٣١) ترجمة «ميسرة بن عبد ربه»، و(ص٣٠٤) ترجمة «هشام بن عمار»، و(ص٣٦٢) ترجمة «يحيى بن أكثم القاضي»، وغير هذه المواضع.

(٣) انظر ذلك في (حوادث ووفيات سنة١٥٠هـ ص٥٦) ترجمة «أبان بن أبي عياش»، و(الحوادث نفسها ص٦٥) ترجمة « إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة»، و(حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٧٦) ترجمة «عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب».

(٤) انظر ذلك في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٣٠هـ ص٣١٠) ترجمة «يزيد بن القعقاع أبي جعفر المدني»، و(حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٨٦) ترجمة «حمزة بن حبيب الزيات»، و(الحوادث نفسها ص٦٨٧) ترجمة «أبي عمرو بن العلاء»، و (حوادث ووفيات سنة١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٨٥) ترجمة «نافع بن أبي نعيم» و(حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص١٧٩) ترجمة «سليم بن عامر الحنفي»، و (حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٣٨) ترجمة «ورش بن عثمان المقرىء»، و(ص٤٩٨) ترجمة «أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي».

لا يتناقض مع ما تقدَّم تقريرُه؛ لأنّ تلك الإحالةَ كلَّها واقعةٌ في القسم الذي أعاد الذّهبيّ تبييضَه سنة٧٢٦هـ، وهو من أوّل الكتاب إلى آخر المئة الثّانية كما سلف، وذلك بعد انتهائه من تأليفه الكتابين المذكورين.

وممّا يؤكّد ذلك أيضاً قولُه في المجلد الأول من «ميزان الاعتدال»[1] في ترجمة «الحسن بن الصبّاح الإسماعيلي»: «وله أخبارٌ يطول شرحُها، لخّصتها في تاريخي الكبير، في حوادث سنة أربعٍ وتسعين وأربعِ مئةٍ». فكونُه يحيل في المجلّد الأول من «ميزان الاعتدال» إلى ما في حوادث سنة ٤٩٤هـ، يَدفع احتمال تأليفهما في فترةٍ زمنيّةٍ متقاربة، ويُطابقُ واقعَ الحال الذي دلّ عليه تنصيصُه على تاريخ تأليف الكتابين. والله أعلم.

٢ ـ العبر في خبر من غبر:

اختصره الحافظ الذّهبيّ من كتابه «تاريخ الإسلام»[2] بعد انتهائه منه، وانتهى من اختصاره سنة ٧١٥هـ[3]، وأضاف إليه أشياءَ لم تَرد في الأصل[4].

٣ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

«يُستَنتَج من قول الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الشّيخ نصر المنبجي»: «وهو حيّ يُرزق»[5] أنّه ألّف كتابَه هذا قبل سنة ٧١٩هـ؛ لأنّ وفاة الشّيخ نصر كانت في جمادى الآخرة سنة ٧١٩هـ، بل لعلّه قبل ذي القعدة من سنة ٧١٨هـ، وهو تاريخ وفاة مجد الدين أبي بكر بن محمّد القُوَيسي الذي لم يَذكُر وفاتَه[6]»[7].

---

(١) (ص٥٠٠).

(٢) انظر «رونق الألفاظ» (الورقة٢٥/ب).

(٣) انظر مقدمة صلاح الدين المنجد لتحقيقه للجزء الأول منه (ص ج ـ ط).

(٤) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص١٧٨).

(٥) (٢/ ٧٣٦).

(٦) (٢/ ٧٤١ ـ ٧٤٢).

(٧) مقدمة تحقيق بشار عواد وزميليه لكتاب «معرفة القراء الكبار» (ص١٢).

ولعلّ الفترة الزّمنيّة لتأليفه تكون ما بين سنة٧١٦هـ ـ ٧١٨هـ؛ فقد نصّ على تاريخ وفاة الشّيخ علاء الدّين علي بن إبراهيم بن المظفّر الكندي سنة ٧١٦هـ[١]، وهي السّنة نفسها التي ذكرها أيضاً لوفاة أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الموصلي[٢].

وقد أحال الحافظ الذّهبيّ فيه على كتابه «تاريخ الإسلام» في أربعة مواضع[٣].

كما أحال على كتابه هذا في «ميزان الاعتدال»[٤]، وفي كتابه «سير أعلام النبلاء» بكثرةٍ[٥].

ولا يُعكّر على القول بتأخّر هذا الكتاب عن كتابه «تايخ الإسلام» إحالتُه في «تاريخ الإسلام» عليه، فإنّ ذلك واقعٌ في القسم الذي بيّضه ثانياً كمّا تقدّم بيانُه.

---

(١) انظر فيه (٢/ ٧٣٩).

(٢) انظر (٢/ ٧٤٨).

(٣) انظر (١/ ٢٥) ترجمة «عثمان بن عفان رضي الله عنه»، و(ص٢٦٣) ترجمة «محمد بن أحمد بن واصل»، و(ص٢٦٦) ترجمة «محمد بن جرير الطبري»، و(ص٤٦٩) ترجمة «علي بن عقيل أبي الوفاء».

(٤) انظر (١/ ٥٤٠) ترجمة «الحسين بن عبد الرحمٰن»، و(ص٦٠٥) ترجمة «حمزة بن حبيب الزيات»، و(٢/ ٤٠٩) ترجمة «عبد الله بن الحسين أبي أحمد السامري».

(٥) انظر مثلا (١/ ٣٩٩) ترجمة «أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ»، و(٢/ ٣٩٨) ترجمة «أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ»، و(٤/ ٣٧٩) ترجمة «يحيى بن وثاب»، و(٥/ ٢٨٨) ترجمة «أبي جعفر القاريء»، و(ص٢٩٣) ترجمة «عبد الله بن عامر»، و(٦/ ٤٠٧) ترجمة «أبي عمرو بن العلاء»، و(٧/ ٩٢) ترجمة «حمزة الزيات»، و(ص٣٣٦، ٣٣٨) ترجمة «نافع الإمام»، و(٩/ ٢٩٦) ترجمة «عثمان بن سعيد ورش»، و(١٦/ ٢٦٠) ترجمة «الحسن بن سعيد المطوعي»، و(ص٥١٦) ترجمة «عبد الله بن الحسين السامري»، و(١٧/ ٢١٤) ترجمة «أبي أحمد عبيد الله بن محمد الفرضي»، و(١٨/ ١٣) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(ص٦٠١) ترجمة « محمد بن أحمد الكركانجي»، و(٢٠/ ٣٤٧) ترجمة «أحمد بن عبد الله بن الحطيئة»، و(٢٢/ ٣١٥) ترجمة «أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى»، ومواضع أخرى.

٤ ـ تذهيب تهذيب الكمال:

كتابٌ كبيرٌ، اختصره الحافظ الذّهبيّ، من كتاب شيخه الحافظ أبي الحجاج المزِّي «تهذيب الكمال في أسماء الرّجال» كما نصَّ على ذلك في مقدمته[١].

وقد انتهى المؤلف منه سنة ٧١٩هـ، واستغرق ثمانية أشهرٍ، كما صرَّح به في آخر النسخة[٢].

٥ ـ أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد تاريخ سماعه:

لم أقفْ على ما يُصرِّح بتاريخ تأليفه، ولكن يبدو أنّه ألّفه في حدود سنة ٧١٩هـ، أو في بداية سنة٧٢٠هـ؛ فقد قال في ترجمة «عيسى بن عبد الرَّحمن بن معالي أبي محمّد المطعَّم الدَّلاّل»: «توفي في ذي الحجّة سنة تسعَ عشرةَ وسبع مئة، عن ثلاث وتسعين سنة وأشهر»[٣]، ثمّ قال بعد ذلك: «وفي الأحياء من شيوخنا غيرُ واحدٍ لسماعه ثمانون سنة وأكثر، فمنهم: . . .»، ثمّ ذكر عدّةَ تراجمَ لشيوخه الأحياء زمنَ تأليف الكتاب[٤].

ويُلاحظ أنّه ورَّخ أيضاً لوفاة هؤلاء الشّيوخ الذين وصفهم بأنّهم أحياء، وهذا من قَبيل ما يُلحقه من تواريخ وفيات المترجَمين بعد وفاتهم.

وذكر من جملة شُيوخه الأحياء شيخَه (الحسن بن عُمر بن الخليل الكرديّ)، ثمّ ورّخ وفاتَه ـ فيما ألحقه ـ بقوله: «مات في نحو سنة عشرين وسبع مئة»[٥].

---

(١) انظر (ج١/ الورقة١/ أ).

(٢) انظر مقدمة د. بشار على «تهذيب الكمال» (ص٥٣).

(٣) «من عاش ثمانين سنة» (ص١٠٨).

(٤) انظر «من عاش ثمانين سنة» (ص١٠٨ وما بعدها).

(٥) «المصدر نفسه» (ص١٠٩).

وهذا يُؤَكِّد كونَ تأليف هذا الكتاب بعد وفاة عيسى بن عبد الرحمن الدلاّل، وقبل وفاة الحسن بن عمر بن الخليل، أي في آخر سنة ٧١٩هـ أو بداية سنة٧٢٠هـ. والله أعلم[١].

٦ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتة:

هو مختصرٌ من كتاب «تهذيب الكمال» للمزِّي، كما نصّ على ذلك في مقدّمة الكتاب[٢].

وانتهى من تأليفه سنة ٧٢٠هـ؛ فقد جاء في آخر (نسخة الظاهرية)[٣] قولُه: «تمّ الكاشف بإنتقاء كاتبه ـ والحمد لله وحده ـ يوم سابع عشر من رمضان، سنة عشرين وسبع مئة، يوم الجمعة بعد العصر. اللهمّ صلّ على محمّد وآله وسلّم تسليماً كثيراً».

٧ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين:

فَرَغ الحافظ الذّهبيّ من تبييضه لهذا الكتاب سنة ٧٢٠هـ، كما نصّ عليه في آخره[٤]، وذلك قبل تأليفه لكتابه «ميزان الاعتدال»، فقد أشار إلى ذلك في مقدّمة «الميزان» بقوله: «فهذا كتابٌ جليلٌ مبسوط... ألّفته بعد كتابي المنعوت بالمغني»[٥].

---

(١) وقع عند د. بشار عواد في كتابه «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص١٥٦) أن الذّهبيّ ألف رسالة (من عاش ثمانين سنة) في سنة ٧١٧هـ، ولم يظهر لي مأخذه في هذا. والله أعلم.

(٢) انظر «الكاشف» (ج١/ الورقة٢/ب)، ونصه هذا مقدم على ما ذكره السبكي وغيره من أن الكاشف مختصر من «تذهيب تهذيب الكمال»، انظر «طبقات الشافعية» لابن السبكي(٩/ ١٠٤)، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (ج٦/ الورقة ٧٠/أ)، و«شذرات الذهب» (٦/ ١٥٥)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي (ص٣٤٨). وانظر «رونق الألفاظ» (الورقة٣٥/ ب).

(٣) (ج٣/ الورقة٣٨١ أ).

(٤) انظر (٢/ ٨١٨).

(٥) (١/ ١).

وكتاب (الميزان) بَسطٌ لما في (المغني)؛ فقد قال في رسالته «الموقظة»[1]: «فأمّا من ضُعِّف أو قيل فيه أدنى شيء، فهذا قد ألّفت فيه مختصراً سمّيتُه بـ «المغني»، وبسطت فيه مؤلَّفاً سمّيته بـ «الميزان»».

وهذا يدفع ما توهّمه ابنُ تغري بردي[2]، وتابعه عليه ابن العماد[3]، من أنّ كتاب المغني اختصارٌ لكتاب «ميزان الاعتدال».

وقد أحال في كتابه «ميزان الاعتدال»[4]، على كتابه «المغني»، كما أحال إليه في كتابه «تاريخ الإسلام» في القسم الذي أعاد تبييضه ثانياً سنة٧٢٦هـ[5].

٨ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

فَرَغ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ من تأليفه لهذا الكتاب في سنة ٧٢٤هـ، وقد استغرق تأليفه أربعة أشهرٍ إلا يَومين كما نصّ على ذلك، لكنه استمرّ في مراجعته، والزّيادات عليه، وتصحيح بعض الأخطاء في مدّة تصل إلى أربع سنين، كما أن الكتاب قرئ عليه في مجالس عدّة[6].

---

(١) (ص٥٩).

(٢) انظر «المنهل الصافي» (ج٦/ الورقة٧٠/ أ).

(٣) «شذرات الذهب» (٦/ ١٥٥).

(٤) انظر على سبيل المثال (١/ ١٢٣) ترجمة «أحمد بن علي بن حمزة»، و(٢/ ٤٢٩) ترجمة «عبدالله بن سعيد الأموي»، و(٣/ ٦٥١) ترجمة «محمد بن علي بن خلف العطار»، و(٤/ ٢٩٣) ترجمة «هبيرة بن عبد الرحمٰن».

(٥) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٠٤) ترجمة «نصر بن أوس الطائي»، و(حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٦) ترجمة «خارجة بن عبدالله بن سليمان»، و(ص٣٧٩) ترجمة «عنبسة بن سعيد»، و(حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٣٧٢) ترجمة «محمد بن عبد الرّحمٰن بن رداد المدني».

(٦) انظر آخر النسخة المطبوعة منه (٤/ ٦١٦)، ورسالة «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص ط ـ ل).

وقد أحال الذّهبيّ في كتابه «تذكرة الحفاظ»، على «ميزان الاعتدال» في مواضع عدّة[1].

كما أحال عليه في «سير أعلام النبلاء» بكثرةٍ[2].

وقد تقدّم بيان إحالة الذّهبيّ عليه في «تاريخ الإسلام» في القسم الذي بيّضه ثانياً سنة٧٢٦هـ.

٩ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم:

لم يذكر الذّهبيّ ولا غيرُه تاريخاً محدّداً لتأليف هذا الكتاب، ولكن ذَكَر في «مقدّمته»[3] أنّه ألَّفه بعد تصنيفه كتابه «ميزان الاعتدال»، يعني بعد سنة٧٢٤هـ، ومُقتضَى ذلك أن تكون الفترةُ بينهما ليستْ طويلة، بل لعلّه استلّه من «ميزان الاعتدال» نفسه بعد ما تبيّن له من دراسته لتراجم أولئك الثقات من خلال أقوال الأئمة النقّاد فيهم أنّ من جرحهم لم يأت بشيءٍ يُعتَمَد عليه في قبول جرحه إيَّاهم، فصار متكلِّماً في الثّقة بما لا يُوجِب ردّ حديثه، بل يَكاد يكونُ ذلك صريحَ كلام السبكيّ إذْ يقول: «ويُعجبني من كلام شيخنا أبي عبدالله الحافظِ، فصلٌ

---

(١) انظر مثلاً (١/ ٣٨٩) ترجمة «عبدالله بن صالح المصري»، و(٣/ ٨٨٤) ترجمة «أبي بكر بن أبي دارم»، و(١٢٠٨/٤) ترجمة «أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون».

(٢) انظر على سبيل المثال ـ (٤/ ١٥٥) ترجمة «الحارث بن عبدالله الأعور»، و(٢٠٧/٥) ترجمة «علي بن زيد بن جدعان»، و(ص٤٢٦) ترجمة «خالد بن عبدالله القسري»، و(١٧٨/٧) ترجمة «عبد الرحمٰن بن يزيد السلمي»، و(ص٣١٧) ترجمة « صدقة بن عبدالله السمين»، و(٨/ ١٦٥) ترجمة «ميسرة بن عبد ربه التراس»، و(٩/ ٣٥) ترجمة «مروان بن سالم»، و(١٠٣/١٠) ترجمة «محمد بن السائب الكلبي»، و(ص٤٠٥) ترجمة «عبدالله بن صالح كاتب الليث»، و(١١/ ١٥٢) ترجمة «عثمان ابن أبي شيبة»، و(٢٩٦/١٤) ترجمة «أحمد بن محمد السجزي»، و(١٧/ ٢٧٦) ترجمة « علي بن عبدالله بن الحسن»، و(١٣/١٨) ترجمة «الحسن بن علي الأهوازي»، و(١٩/ ١٦٥) ترجمة «محمد بن علي بن عبيد الله بن ودعان»، و(ص٢٥١) ترجمة «عبد الوهاب بن محمد الفامي».

(٣) (ص٢٣)، وانظر «طبقات الشافعية» للسبكي (١١١/٩ ـ ١١٥).

ذَكَرَه بعد تصنيف كتاب الميزان...»[1]. والله أعلم.

١٠ ـ معجم الشيوخ (المعجم الكبير):

ذكر الحافظ الذّهبيّ أنّه أنهى تأليفه لهذا الكتاب في أول صفر سنة٧٢٧هـ[2].

وذكر فيه كتابه «تاريخ الإسلام»[3].

لكن قد استمر الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد التدوين الأول لهذا الكتاب في تحريره وإدخال بعض الإضافات العلمية فيه، وقُرِئ عليه في مجالسَ متعدِّدة آخرُها يوم السبت ٢٤من رمضان، سنة ٧٤٥هـ كما في آخر نسخة (دار الكتب المصرية)، فقد جاء في آخرها قولُ عبدالله بن أحمد بن يوسف الزرندي: «قرأتُ جميعَ هذا المعجم على مؤلِّفه شيخ الإسلام شمس الدّين أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز بن الذّهبيّ ـ أبقاه الله تعالى ـ في مجالسَ، آخرُها يوم السبت رابع عشرين شهر رمضان المعظَّم سنة خمسٍ وأربعين وسبع مئة...»[4].

وقد ظلّت الإضافات والإشارات التي زادها الحافظ الذّهبيّ في هذه النّسخة واضحةً في تراجمها، من ذلك إضافاتُ تواريخ وفيات من تُوُفُّوا بعد التدوين الأول للكتاب وهو سنة ٧٢٧هـ مثال ذلك قوله في ترجمة «إبراهيم بن أحمد الغرافي»: «وقد عمر إلى الآن» ثم أضاف قائلا: «توفي في المحرم سنة ٧٣٨هـ»[5].

وقوله في ترجمة «إبراهيم بن عبد الرّحمن بن إبراهيم بن سباع بن

---

(١) انظر «طبقات الشافعية» (٩/ ١١١).

(٢) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٦٣/ الهامش٣).

(٣) انظر (١/ ١٦٠) ترجمة «إبراهيم بن المسيب بن أبي الفوارس».

(٤) انظر آخر المطبوع (٢/ ٤٢٩)، و«الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٦٤).

(٥) «معجم الشيوخ» (١/ ١٢٨).

ضياء الدمشقي»: «والله يمد في عمره» ثم قال بعد ذلك: «توفي ليلة الجمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة»[١].

وقوله في ترجمة «القاسم بن محمد بن يوسف علم الدين البرزالي»: «فالله يُلهمه رشدَه، ويمدّ في عمره»، ثمّ قال بعد ذلك: «توفي بخليص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وسبع مئة»[٢].

وقوله في ترجمة «محمّد بن أحمد بن تمام التلّي»: «. . .فالله يُبارك في عمره. . .». ثمّ قال: «توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة»[٣].

وقولُه في ترجمة «أبي القاسم بن يوسف السّبتي»: «قِيل: توفي في حدود سنة خمس وثلاثين وسبع مئة»[٤].

ومثل هذه الإلحاقات كثيرة فيه[٥].

١١ ـ أهل المئة فصاعداً:

أشار إليه في «سير أعلام النبلاء»[٦] ترجمة «أحمد بن محمد أبي طاهر السلفي» حيث قال: «وقد كنت ألَّفت جزءاً كبيراً فيمن جاوز المئة من المشايخ»، ثمّ ذكر بعضهم.

وقال في موضع آخر[٧] ترجمة «عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي»: «وهو من الذين جاوزوا المئة ـ بيقين ـ كالطبراني، والسّلفي، وقد أفردتهم في جزءٍ ختمتُه بالشيخ شهاب الدّين الحجّار».

---

(١) «معجم الشيوخ» (١/ ١٣٩).

(٢) «المصدر نفسه» (٢/ ١١٦).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ١٤٢).

(٤) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٢٧).

(٥) انظر مقدمة المحقق للكتاب (ص١٣ ـ ١٤).

(٦) (٢١/ ٣٨).

(٧) (١٤/ ٤٥٦).

وقال في آخر هذا الجزء ترجمة «أحمد بن أبي طالب الديرمقرني الصالحي الحجّار»: «... قد سمع «**الصحيح**» في سنة ثلاثين وست مئة، وحدَّث به. الآن في صحة منه وسلامة في جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، وقد تَعَدَّى المئةَ بسنوات يسيرة...»[1].

وهذا نصّ على أنّه أنهى هذا التّأليف في سنة٧٢٨هـ.

أمّا قوله بعد ذلك: «توفي في النّهار الذي سمعوا عليه فيه قبل العصر الخامس والعشرين من صفر سنة ثلاثين وسبع مئة، ونزل النّاس بموته درجةً»[2]. فهذا ممّا كان الذّهبيّ يُضيفه في كتبه من وفيات المترجَمين بعد وفاتهم، فلا تعارض بينه وبين ما تقدّم. والله أعلم.

١٢ ـ المعجم المختص بالمحدثين:

انتهى الحافظ الذّهبيّ من تخريجه سنة ٧٣١هـ، كما صرّح به في آخر النّسخة[3].

وقد أحال فيه على «معجم الشيوخ» في مواضع عدّةٍ[4].

وذكره في كتابه «تذكرة الحفاظ»[5].

لكن الحافظ الذّهبيّ أضاف إليه كثيراً من وفيات المترجمين الذين ماتوا بعد سنة٧٣١هـ.

وأوضح مثالٍ لذلك، ما أورده في ترجمة «محمد بن علي بن أبيك السروجي» حيث قال فيه: «ولئن لازم العلم والطاعة ليسودن»، ثمّ أضاف

---

(١) «أهل المئة فصاعدا» (ص١٣٧).
(٢) «المصدر نفسه» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).
(٣) انظر «المعجم المختص» (ص٣١٠).
(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ (ص٤٩/ الترجمة ٥٣، وص٥١/ الترجمة ٥٦، وص٦٧/ الترجمة ٧٦، وص٩٠/ الترجمة ١٠٥، وص٩٧/ الترجمة ١١٣، وص١١٩/ الترجمة ١٣٤، وص١٤٠/ الترجمة ١٦٣، وص١٦١/ الترجمة ١٩٧، وص١٦٨/ الترجمة ٢٠٥).
(٥) انظر (٤/ ١٥٠٠).

بعد ذلك قوله: «توفي غريباً بحلب عن ثلاثين سنة وتأسّف المحدّثون على حفظه، وذكائه في ثامن ربيع الأوّل سنة أربع وأربعين وسبع مئة»[1].

١٣ ـ تذكرة الحفاظ:

لم أقف على تاريخ محدَّد لتأليف هذا السّفر، ولكن تبيّن بطريق الإحالات منه على بعض الكتب، ومن بعضها عليه أنَّ تأليفه كان بعد تأليف «المعجم المختص»، أي بعد سنة ٧٣١هـ؛ فإنّه قد أشار في «تذكرة الحفاظ»[2] إليه بقوله: «وقد كنت ألّفت معجماً لي يختص بمن طلب هذا الشّأن من شيوخي ورِفاقي، فاستوعبتُ من له أدنى عملٍ وبيَّنت أحوالهم».

لكنَّه سابق لتأليف كتابه «سير أعلام النبلاء»؛ فإنَّ المصنف قد أحال بكثرةٍ في «سير أعلام النبلاء»[3]، على كتاب «تذكرة الحفاظ»، بينما خلا كتاب «التذكرة» من الإحالة على «السير».

وقال في «سير أعلام النبلاء»[4]، ترجمة «محمد بن رمح»: «لم يتفق لي أن أورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرته هنا لجلالته».

وهذا دالٌّ على أنَّ الذّهبيّ ألَّف كتابه «تذكرة الحفاظ» في السنتين٧٣١هـ و٧٣٢هـ التي يحتمل أن تكون فيها بداية تأليف كتاب «سير أعلام النبلاء». والله أعلم.

---

(١) انظر المعجم المختص» (ص٢٤٤)، ومقدمة المحقق (ص د ـ هـ).

(٢) (٤/ ١٥٠٠).

(٣) انظر مثلاً (٢/ ٦٢٧) ترجمة «أبي هريرة رضي الله عنه»، و(١١/ ٤٩٩) ترجمة «محمد بن رمح»، و(ص١١٣) ترجمة «عبيد الله بن سعيد أبي قدامة»، و(ص٥٨٨) ترجمة «الربيع بن سليمان المرادي»، و(١٤/ ١١٨) ترجمة «محمد بن إسماعيل الإسماعيلي»، و(١٦/ ٢١) ترجمة «علي بن الحسن بن علان»، و(ص٧٢) ترجمة «سعيد بن القاسم الطرازي»، و(١٧/ ٢٤٦) ترجمة «محمد بن أحمد الإسفرائيني»، و(ص٦٦٣) ترجمة «محمد بن أحمد بن علي بن حمدان»، و(١٨/ ٤٢٤) ترجمة «علي بن موسى السكري»، و(١٩/ ١٠٧) ترجمة «أحمد بن الحسن بن خيرون».

(٤) (١١/ ٤٩٩).

وقد تقدَّم أنَّه أحال فيه على كتابه «ميزان الاعتدال»[1].

وهو كغيره من كتب الحافظ الذّهبيّ التي حظيت بعنايته وإضافاته، وبخاصّةٍ ما يتعلَّق بوفيات المترجَمين الذين ماتوا بعد تأليف الكتاب، فنجده مثلاً في ترجمة «أبي الحجّاج المزّي» يقول في أثنائها: «والله يسمح له، ويختم له بالخير ولنا آمين»[2]، ثمّ يضيف في آخرها قولَه: «توفي في ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة، رحمه الله تعالى»[3].

١٤ ـ سير أعلام النبلاء:

لم أقف على نصّ صريحٍ يدلُّ على تاريخ انتهاء تأليف الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لكتابه هذا، لكن وردَ فيه ذكرُ ما يشير إلى الفترة التي ألّفه فيها، ففي أوائل الكتاب ترجمة «العبّاس بن عبد المطلّب عمّ النبي ﷺ» يقول الذّهبي: «وقد صار الملك في ذرية العبّاس، واستمرّ ذلك، وتداوله تسعةٌ وثلاثون خليفةً إلى وقتنا هذا، وذلك ستُ مئة عام، أوّلهم السفّاح، وخليفة زماننا المستكفي، له الاسم المنبري، والعَقْدُ والحَلُّ بيد السّلطان الملك النّاصر أيّدهما الله»[4].

يقول الدّكتور بشّار عوّاد: «ولما كان العبّاسيّون قد تقلَّدوا الحكم سنة١٣٢هـ كما هو مشهورٌ فيكون زمانه الذي أشار إليه هو سنة٧٣٢هـ»[5].

وَوُجُود هذا النّص في أوائل الكتاب، يدلّ على أنّ بدايةَ تأليف الذّهبيّ له كان في هذه السّنة أو قريبٍ منها.

وهكذا نجد أنّ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد نصّ على مثل هذه التّواريخ في بعض المواضع من كتابه هذا، فمثلاً في الجزء السّادس بخطّ ابن طوغان

---

(١) انظر ما تقدم (ص٧٠).

(٢) (٤/١٤٩٩).

(٣) (٤/١٥٠٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٥) مقدمته على «سير أعلام النبلاء» (ص٩٣).

(وهو المجلّد السّابع من المطبوع) ترجمة (شُعبة بن الحجاج) نجده يقول في آخر التّرجمة: «آخر الترّجمة سَرَدَها عليَّ ابنُ عبد الهادي الحافظ سنة٧٣٣هـ»[١].

ويقول في الجزء الثّامن بخط ابن طوغان (وهو المجلّد الحادي عشر من المطبوع) ترجمة (الحسن بن عرفة) «انتهى عُلُوّ الإسناد اليوم، وهو عام خمسة وثلاثين[٢]، إلى حديث الحسن بن عرفة»[٣].

وفي أواخر الكتاب، الجزء الثّالث عشر بخطّ ابن طوغان (وهو المجلّد الأخير من المطبوع) ترجمة (عبد الخالق بن الأنجب بن معمر النّشتِبْري) قال: «والآن وهو سنة سبع وثلاثين وسبع مئة...»[٤].

وقال في (الجزء نفسه) ترجمة (المنصور نور الدين علي بن المعز التركماني) - في ذِكْر شابّ يقال: إنّه قليج قان ولد المعز: «فاتّفق رؤيتي له بعد دهرٍ طويلٍ عند قاضي القضاة تقي الدّين في سنة تسعٍ وثلاثين وسبع مئة»[٥].

وهذا يُوحي، بأنّه أنهى تأليفه لهذا الكتاب في سنة ٧٣٩هـ.

ثمّ بدأ بنسخها فرج بن أحمد بن طوغان في حياة المؤلف من نسخته، في السّنة نفسها وقابلها على أصل المؤلف كما جاء في آخر الجزء الثالث[٦].

ولكن يُشكل على التّقرير السّابق، ما جاء في الجزء الثّامن، بخطّ ابن طوغان (وهو المجلد الثاني عشر من المطبوع) في ترجمة (محمّد بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٧).

(٢) يعني: وسبع مئة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٥٠).

(٤) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٢٤٣).

(٥) «المصدر نفسه» (٢٣/ ٣٨٢).

(٦) انظر مقدمة تحقيق«سير أعلام النبلاء» (ص١٤٧).

إسماعيل البخاري) من قول الذّهبي: «وأمّا الصّحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب السّتة في أوّل ما سمعت الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مئة فما ظنّك بعُلُوّه اليوم، وهو سنة خمسَ عشرةَ وسبعٍ مئة، لو رحل الرّجل من مسيرة سنة لسماعه لما فرّط، كيف وقد دام عُلُوُّه إلى عام ثلاثين. . .»[1].

وذِكْرُ سنة ٧١٥هـ في هذا الموضع يتعارضُ مع ما سبق من أنّ الفترة الزّمنيّة التي بدأ الذّهبيّ فيها بتأليف هذا السِّفر العظيم هي سنة٧٣٢هـ، أو قبلها بزمنٍ يسير.

وهذا لا يحتمل إلاّ أحد أمرين:

الأمر الأول: أن يكون ذِكْرُ هذا التّاريخ واقعاً في الترجمة التي أفردها للبخاري، قبل تأليف «سير أعلام النبلاء»، فلما جاء لترجمته في «السّير»، نقل منها نصّ كلامِه على سماعه **«صحيح البخاري»** عالياً في سنة ٦٩٢هـ، وجرى قلمُه بنقل ما بعد ذلك وهو قولُه: «فما ظنّك بعلُوّه اليومَ وهو سنة خمس عشر وسبع مئة. . .» دون أن يتفطّن لهذا، فيكون هذا التاريخ مطابقاً لوقت تأليفه التّرجمة المفردة للبخاري، دون «السّير».

ويؤيد هذا أنّ الذّهبي كثيراً ما ينقل تعليقاته من بعض كتبه إلى بعضها، وتكاد تكون أحياناً باللّفظ[2]، ولذلك نجد أنّه ذكر مثل هذا التّعليق أيضاً في كتابه «تاريخ الإسلام»[3] حيث قال: «وأما جامعه الصحيح، فأجلّ كُتُب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى، وهو أعلى شيءٍ في وقتنا إسناداً للنّاس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلوّ سماعه، فكيف اليوم[4]، فلو رحل الشّخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخٍ لما ضاعت رحلته. . .».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٠).

(٢) ستأتي الإشارة إلى هذا (ص١٠٩).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٤٢).

(٤) قال المحقق: ورد في الهامش ث: قاله المؤلف سنة ٧١٣هـ.

قال تلميذه صلاح الدّين الصّفدي: «وله في تراجم الأعيان لكل واحدٍ مصنّف قائم الذّات مثل الأئمّة الأربع، ومن جرى مجراهم، لكنّه أدخل الكلّ في «تاريخ النبلاء»[1].

الأمر الثاني: أن يكون سبقَ قلم أو خطأ في النّسخ، ويبدو أنّه من الذّهبيّ نفسه؛ فقد رأيته كذلك في نسخَة ابن طوغان التي نسخها من نسخة المؤلّف، وقابلها بالأصل في حياة المؤلف، وهي من الدّقة والإتقان بمكانٍ[2].

ودليل كونه خطأً أمران:

الأول: ما تقدّم ذكرُه في الجزء نفسه بخطّ ابن طوغان (وهو المجلد الحادي عشر من المطبوع)، من تنصيصه على عام٧٣٥هـ، فكيف يعود بعد ذلك وينصّ على أنّ تاريخ كتابته هو سنة٧١٥هـ.

وكذلك ما تقدم في أوائل الكتاب في ترجمة (العباس بن عبد المطلب).

ولا يُقال بأنّه يحتمل أن يكون ذكر سنة٧٣٥هـ، إنما كان عند التّبييض الثّاني للكتاب، فلمّا لم يصل بالتبييض إلى ترجمة البخاري، بقي التّاريخ بذكر سنة ٧١٥هـ، كما كان عند تأليفه للكتاب لأول مرّة.

لأنّ هذا التّعليل إنما يَقْوَى لو قام دليلٌ على أنّ الذّهبيّ بيّض كتابه هذا ثانياً، كما فعل بكتابه «تاريخ الإسلام»، لكن لم يثبت دليلٌ على هذا، ويُؤيِّد عدمَ حصول ذلك كونُ الذّهبيّ ألّف كتابه هذا في أُخريات حياته حالَ شيخوخته، وضَعْفِ بصره، فقد اشتكى من هذا الأمر في كتابه هذا فقال في ترجمة (سفيان بن سعيد الثّوري) ـ بعد سوقه حكايةً طويلة: «وَذَكر فصلاً طويلاً ضَعُف بَصَري أنا عن قراءته»[3].

---

(١) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٤).

(٢) انظر منها (ج٨/ الورقة ٢٥٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٥١).

وقال في ترجمة (عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل) - في صدد حديثه عن مسند الإمام أحمد: «فَلَعَلَّ الله يُقَيِّض لهذا الدّيوان العظيم من يُرَتِّبه ويُهذِّبه، ويحذف ما كُرِّر فيه، ويُصْلِح ما تصحَّف، ويُوضح حالَ كثيرٍ من رجاله، ويُنَبِّه على مُرسله، ويُوهن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتب الصّحابة على المعجم، وكذلك أصحابُهم على المعجم، ويَرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب السّتّة وإن رتّبه على الأبواب فحسنٌ جميل، ولولا أنّي قد عجزت عن ذلك لضَعف البصر، وعدمِ النيّة، وقُرْبِ الرّحيل لعملتُ في ذلك»[1].

وهذا نصٌّ صريحٌ، يدلّ على تأخّر تأليفه لهذا السّفر العظيم إلى أواخر أيام حياته، ولا أدلّ على ذلك من نَعيه نفسَه بقُرب موته. رحمه الله تعالى.

فَمِثلُه في تلك الحالة يَصْعُب القولُ بأنّه قام بتبييض هذا الكتاب العظيم، ويضاف إلى ذلك أنّه نص على سنة٧٣٧هـ، وسنة ٧٣٩هـ، في المجلد الأخير من المطبوع (وهوالجزء الثالث عشر بخط ابن طوغان)، فلو كان ذلك أيضاً عند التّبييض لكان لازمه بطريق الأولى أن يَشمل كلَّ ما ورد في الجزء الثّامن (وهو المجلد الثاني عشرمن المطبوع).

الثاني: أنَّ سياقَ كلامه السّابق يدلُ على وُقوع خطأٍ فيه، فآخرُه لا ينسجم مع أوَّله؛ فإنَّه قال: «. . .فما ظنُّك بعُلُوِّه اليومَ وهو سنة خمسَ عشر وسبع مئة» ثمّ قال: «وقد دام عُلُوُّه إلى عامِ ثلاثين. . .» يعني بعد سبع مئة، فكيف يستقيم إخباره عن واقعٍ لم يَشهد زمانَه بعْد.

ولعلّ صواب العبارة - والله أعلم -: «فما ظنّك بعُلُوّه اليوم وهو سنة خمس وثلاثين وسبع مئة. . .» وهذا مناسبٌ تماماً مع ما تقدّم في الجزء نفسه (وهو الحادي عشر من المطبوع) من ذكر هذه السّنة نفسِها، ومناسبٌ أيضاً مع ما بعده من قوله: «وقد دام عُلُوّه إلى عام ثلاثين. . .». والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٢٥).

وأمّا ما جاء في (الجزء التاسع[1] (في المجلد الرابع عشر[2] من المطبوع) من قوله في ترجمة (الإمام النسائي): «وممّا يُروَى اليومَ في عام أربعةٍ وثلاثين وسبع مئة من السُّنن عالياً جزءان، الثَّاني من الطَّهارة، والجمعة، تفرّد البوصيري بعلُوِّهما في وقته...» فليس إشكاله كالسّابق[3]، وإنما هو مُشكِلٌ من جهة تنصيصه على سنة ٧٣٤هـ (في الجزء التّاسع)، بينما نصّ في (الجزء الثّامن) على سنة ٧٣٥هـ، والمفروض أن يكون الحافظ الذّهبي ألّف تراجم هذا الكتاب على التّوالي لأنّه مرتَّبٌ على الطّبقات.

---

(١) (الورقة ١٧٣/أ).

(٢) (ص١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) ذلك لبعد التفاوت الزمني بين سنة ٧١٥هـ وسنة ٧٣٥هـ، ولأن مادة ترجمة البخاري كانت جاهزة عنده قبل تأليف «سير النبلاء»، ولم يُذكر إفرادُه ترجمةً للنسائي.

ولا يقال: بأنه ألّف «سير أعلام النبلاء» في سنة٧١٥هـ، أي: بعد انتهاء تأليف «تاريخ الإسلام» بسنة، وذلك لأنه ثبت بالنّص تأخّر كتاب «السير» عن كتاب «تذكرة الحفاظ»، وهو قوله في ترجمة «محمد بن رمح التجيبي»: «لم يتفق لي أن أُورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرتُه هنا لجلالته...» «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩٩)، وهذا نصّ صريحٌ في تأخّر تأليف «السير» عن تأليف «التذكرة»، و«التذكرة» إنما ألفها بعد انتهاء تأليف كتاب «المعجم المختص بالمحدثين» بدليل قوله في آخر كتاب «التذكرة» (٤/ ١٥٠٠): «وقد كنت ألّفت معجماً لي يختص بمن طلب هذا الشّأن من شيوخي ورِفاقي، فاستوعبتُ من له أدنى عملٍ وبيَّنت أحوالهم»، وقد نص على تأريخ تأليف لكتاب «المعجم المختص» ـ كما مر ـ بأنه سنة ٧٣١هـ، فوافق ذلك أن يكون تأليف «التذكرة» في السنتين ٧٣١هـ و٧٣٢هـ، وبداية تأليف «السير» سنة ٧٣٢هـ لدلالة تنصيصه على هذا التّاريخ في أوائل الكتاب كما سبق.

وهذا كلّه يدفع ما استنتجه عبد السّتار الشّيخ في كتابه «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام» (ص٤٦٩ ـ ٤٧٢) من وُرود ذكر هذين التاريخين (٧١٥هـ، ٧٣٤هـ) من أنّ الذهبي ألّف كتاب «سير أعلام النبلاء»، بعد تأليف «تاريخ الإسلام» بسنة، ولم يتنبه لما تقدم ذكرُه، ثم إنّه لم يلاحظ خلوَّ الكتب التي ألفت بعد هذا التاريخ (٧١٥هـ)، من الإحالة على «السير»، كالميزان، والتذكرة، ومعرفة القراء الكبار، والمئة الثانية المبيضة من تاريخ الإسلام، بينما جاء (السير) طافحاً بالإحالة على هذه الكتب كلّها. والله أعلم.

ولعلّ وجه وجود الإخلال في ترتيب هذين التاريخين، عائدٌ إلى أنّ الذهبي علّق بهذا التّعليق على هذا الموضع عند جمعه الأوّل لمادّة تراجم هذين الجزأين في سنة ٧٣٤هـ فلمّا عاد ورتّب التّراجم بعد ذلك على الطّبقات، حصل تأخير ترجمة النّسائي إلى (الجزء التّاسع) حَسْبَ ما يقتضيه التنظيم الطبقي للكتاب، وحصل تبعاً لذلك الإخلالُ في ذكر هذين التاريخين. والله أعلم.

وذهب الباحث مجد أحمد مكّي في رسالته «أقوال الحافظ الذّهبي النّقدية» إلى القول بأنّ الذّهبيّ استمرّ في تهذيب كتابه «سير أعلام النبلاء» إلى سنة ٧٤٤هـ.

وهذا القول ليس غريباً على من عرف عادةَ الحافظ الذّهبي من العناية بكتبه، وإدخال بعض الإضافات، والتّعديلات فيها، بعد الفراغ من تأليفها كما مرّ بيانُ ذلك، لكن ما استند إليه الباحث مجد أحمد ليس صريحاً في ذلك؛ فإنّه استنبطه من قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة (ملك المغرب أبي بكر بن عمر اللمتوني) ـ وهو يحدّث عن دولة الموحّدين ـ: «وتملّكوا المغربَ ومحوْا الدّولةَ اللَّمْتونيّة، ودام ملكُهم مئةً وثلاثين سنة، حتى خرج عليهم بنوا مَرِين، فَلِلْمُلك في أيديهم إلى الآن سبْعون سنة. . .»[1].

علّق على ذلك الباحث مجد أحمد بقوله: «وكان سقوط دولةِ الموحّدين من بني عبد المؤمن في سنة ٦٧٤هـ، على يد يَعقوب بن عبدالحقّ المريني. . . فإذا كان هذا العام هو نهاية دولة الموحدين، وبداية ملك بني مَرِين، وقول الحافظ الحافظ الذهبي: «وللملك في أيديهم إلى الآن سبعون سنة». أي: سنة ٧٤٤هـ»[2].

وهذا الاستنباط إنما يَقْوى لو كانت بدايةُ ملك بني مَرِين هي سنة

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠).
(٢) «أقوال الحافظ الذهبي النقدية» (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣).

٦٧٤هـ كما ذكر الباحث، وأنّ الحافظ الذّهبي إنما اعتبر بدايةَ ملكهم من هذه السنّة، ولكن الظّاهر أنّه إنما عنى ببداية تملُّكِهم من وقت سقوط مراكش، وقتل آخر خلفاء بني عبد المؤمن، وهو أبو العُلَى إدريس بن يعقوب بن يوسف الملقّب بأبي الدبّوس، وكان ذلك في سنة ٦٦٨هـ[١]، ولا شك أنّ هذا هو الانهيار الحقيقي لدولة الموحدِّين، وبداية ملك بني مَرِين، ففي هذه السّنة دخل عاهلُ بني مَرين أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني، حضرةَ مرّاكش في موكب فخم[٢]، وفَرَّ من كان بها من الموحّدين، فلحقوا بجبل تيمال، وبايعوا ابنَ الخليفة المقتول أبَا إسحاق عبد الواحد بن إدريس، لكن هذا الخليفة كما وصفه ابنُ خلدون «بقي ذُبَالةً هناك سنين، ثم تُقُبِّض عليه سنة أربعٍ وسبعين، وسِيق إلى السّلطان هو وأبو سعيد ابن عمه أبي الرّبيع، والقبائلي، وأولاده فقُتلوا جميعاً، وانقرض أمرُ بني عبد المؤمن. . .»[٣].

فالباحث اعتبر سنة ٦٧٤هـ، هي بداية ملك بني مَرين، ولذلك فَسّر كلمة (الآن) الواردةَ في كلام الذهبي السّابق بسنة ٧٤٤هـ، والظّاهر أن يُعتَبر بدايةُ ملكهم من سنة ٦٦٨هـ، لأنّ زوال سلطان الموحدين كان في هذه السنّة، وإن كانوا قد بايعوا أخا الخليفة المقتول بعد فرارهم إلى جبل تيمال، إلاّ أن ذلك لم يكن «سوى شَبَحٍ باهتٍ، ومَهْزَلَةٍ تدعو إلى الرّثاء». كما قال الأستاذ محمّد عنان[٤].

وعلى هذا فتُفسر كلمةُ (الآن) الواردةُ في كلام الذّهبي السّابق بسنة ٧٣٨هـ، ويترجح هذا التّفسير بأمرين:

أ ـ أنّ الذهبي في كلامه السّابق إنما أشار إلى مدّة تَمَلُّك بني مَرين،

---

(١) انظر «تاريخ ابن خلدون» (٦/ ٢٦٥)، و«دولة الإسلام في الأندلس» (عصر الموحدين ص٥٦٨ ـ ٥٧٠).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٥٧٠).

(٣) «تاريخ ابن خلدون» (٧/ ١٨٢).

(٤) «دولة الإسلام في الأندلس» (عصر الموحدين ص٥٧٠).

لا زوال آثار دولة الموحِّدين بالكليّة، ولا شكّ أن ذلك قد تحقّق من سنة ٦٦٨هـ.

ب ـ أنّ هذا التّفسير، هو المطابق للتّسَلْسُل التّاريخي لتأليف هذا السّفر العظيم الذي ذكره الحافظ الذهبي مبتدأ بالإشارة، إلى سنة ٧٣٢هـ، في (المجلّد الثّاني من المطبوع) إلى ذكره سنة ٧٣٥هـ (في المجلد الحادي عشر من المطبوع) فناسب أن يذكر سنة ٧٣٨هـ، في هذا الموضع (وهو المجلد الثّامن عشر من المطبوع)، كما ناسب أن يذكر بعد ذلك سنة ٧٣٩هـ، في المجلّد الأخير من كتابه، وهي المدّة التي بدأ ابنُ طوغان بِنَسْخ الكتاب، ومقابَلَتِهِ بنسخة المؤلِّف. والله أعلم.

١٥ ـ ذيل سير أعلام النبلاء[1]:

لـم أقفْ على ما يحدِّد زمنَ تأليفه، ولكنّه قطعاً بعد «سير أعلام النبلاء» فقد ذيّل به الذّهبيّ على «السّير» من سنة ٧٠٠هـ إلى سنة ٧٤٠هـ.

---

(١) جاء في المخطوط الذي هو بخطّ عبد القادر بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن القرشي أحد تلاميذ العيني [انظر ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ٢٧٦)]، أنّه ذيلٌ على تاريخ الإسلام، وهو خطأ من القرشي لم يتابعه عليه أحد، وإنما هو «ذيل سير أعلام النبلاء»، فقد نصّ ابن حجر رحمه الله على اعتماده في كتابه «الدرر الكامنة» (١/ ٤ ـ ٥) ونقل عنه كثيراً، وتبين بطريق مقارنة ما نقله مع ما في النسخة المخطوطة أنه ينقل منها.
ثمّ إن النّظر في منهج الكتاب، يؤيِّد كونه ذيلاً على «السير»، وليس على «تاريخ الإسلام»، فإن منهجه في هذه النسخة كلها مبني على سرد تراجم الرجال، دون ذكر الحوادث إلا ضمناً، كما هو الشأن في «سير أعلام النبلاء»، بينما منهجه في «تاريخ الإسلام»، مبنيّ على سرد الأحداث على السنين، وترتيب التراجم بعدها.
كما أنّه جاء أيضاً في إحدى نسخ كتاب «العواصم والقواصم» لابن الوزير نقلُه ترجمةَ ابن تيمية منه، وعلّقها الشيخ شعيب الأرناؤوط في هامش تحقيقه للكتاب المذكور(٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٤/الهامش رقم٥)، وهي نفسها بنصّها مذكورةٌ في تلك النسخة (الورقة ٧٤ ـ ٧٦)، وإن كان الشّيخ شعيب ذكر أنه الجزء الأخير لسير أعلام النبلاء، لكن الصّواب ما أفاده الشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري ـ رحمه الله ـ أنّه ذيل للسير. انظر (مقدمة تحقيقه لذيل ديوان الضعفاء (ص١٠). والله أعلم.
وانظر ما نشرتُه في «الملحق التراث» ـ (جريدة البلاد) ـ بتاريخ ١٣/ محرم/ ١٤٢٠هـ.

المطلب الثاني: ما لم يتبين لي بالنص ولا بالقرائن تاريخ تأليفه:

من ذلك:

١ ـ الديوان في الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين:

لم أجد من كلام الذّهبيّ أو غيره ما يحدّد تاريخ تأليف هذا الكتاب، إلاّ ما ذكره ابن تغري بردي من أنّ تأليفه كان قبل «المغني في الضعفاء»[1]، ولكن هل كان ذلك قبل «تذهيب التهذيب» أو بعده؟ فهذا ما لم يتحدّد لي بشيءٍ من القرائن والدّلائل.

٢ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين:

ذيّل به الذهبيّ على كتابه (الديوان في الضعفاء)، واستدرك جملةً من الرّواة لم يذكرهم هناك، إلاّ أنه أعاد- بِنُدْرةٍ ـ ذكرَ بعض التراجم التي سبق أن ذكرها في «الدّيوان».

ولم أقف على تحديد زمن تأليفه تصريحاً، ولا تلميحاً. والله أعلم.

٣ ـ المجرد من رجال «صحيح مسلم» الذين انفرد بهم عن البخاري:

لم يَرِد في نسخته الخطيّة، التي اطلعتُ عليها ذكرُ تاريخ تأليفه، ولم أقفْ على نصٍّ من أحد العلماء يُبيِّن ذلك.

٤ ـ المجرد في أسماء رجال كتب سنن الإمام أبي عبدالله بن ماجة، سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين.

---

(١) انظر «المنهل الصافي» (ج٦/ الورقة ٧٠/أ).

٥ ـ من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق، أو صالح الحديث:

لم أجدْ من أشار إلى تاريخ تأليفه أو الفترة الزّمنية التي يحتمل أنّ الذّهبيّ ألّفه فيها، لكن يرى د. عبدالله بن ضيف الله الرّحيلي، أنّ الذّهبيّ ألّف هذه الرّسالة قبل تأليفه (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)، فقال: «فكأنّ الحافظ الذّهبيّ نظر في هذه الرّسالة بعد تأليفها فاستخرج منها الثّقات في الرّسالة الأُخرى، وأفصح عن حالهم، ودافع عنهم بشدّة وهذا هو السّبب في توافقهما في بعض الرّجال. والله أعلم»[١].

٦ ـ منظومة المدلسين:

ذكرها ابن السبكي في «طبقات الشافعية»[٢]، ولم يُشِر إلى زمن تأليفها، كما لم تَقُمْ قرائنُ أخرى على تحديد ذلك.



(١) مقدمة تحقيقه رسالة (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث» (ص ح).
(٢) (٩/١٠٧ ـ ١٠٩).

الفصل الثالث



التعريف ببعض كتب الحافظ الذهبي في الرجال

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام.

المبحث الثاني: تذهيب التهذيب.

المبحث الثالث: المغني في الضعفاء.

المبحث الرابع: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين.

المبحث الخامس: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

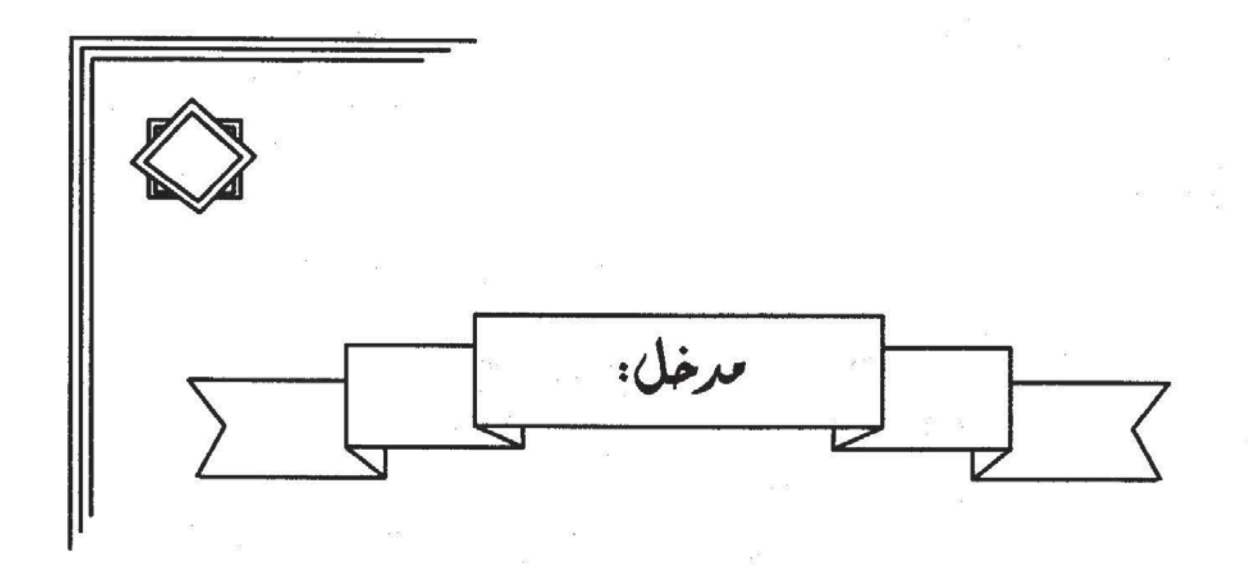
المبحث السادس: ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

المبحث السابع: الرواة الثقات المتكَلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم ورسالة من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث.

المبحث الثامن: تذكرة الحفاظ.

المبحث التاسع: سير أعلام النبلاء.





للحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ أساليبُ مختلفةٌ في عرض مادة الجرح والتّعديل في كتبه الخاصّة بالرّجال، فهو يجنح في بعضها إلى الاختصار وانتقاء بعض أقوال أئمّة النّقد، ويميل في بعضها إلى ذكر أقوالِ عدّةٍ لأئمّة الجرح والتّعديل في الرّجل.

كما أنّه قد يتعدّد أسلوبُه في كتابٍ واحد، فيقتصر في بعض تراجمه على حكاية قول إمام من أئمّة النّقد، أو يذكر رأيَيْن من أراء النّقاد فيه، وأحياناً يُوجز بذكر حكْمه هو على الرّاوي واختياره فيه.

وهذه الدّراسة تَهدِف إلى ذكر طبيعة تراجم بعض كتبه، من حيثُ الجرحُ والتعديل، وخصائصِ كلّ كتابٍ في ذلك، وقد أجملتها في المباحث التالية:

المبحث الأول
تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام

مدلول كلمة (التّاريخ) عند المحدّثين يتجاوز عرضَ ما يتعلق بالوقائع والحوادث، إذ يتناول أيضاً تراجم رجالٍ من رواة الحديث، وحملةِ العلم، وذكرَ ما يتعلق بهم من حيث الجرحُ والتعديل، وضبطُ أساميهم ووفياتهم[1]،

(١) انظر «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٧).

ويظهر ذلك جلياً في كتاب (التّاريخ) لابن أبي خيثمة، وكتاب «التّاريخ الكبير»، و«التّاريخ الأوسط» كليهما للبخاري، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و«تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر، وغير ذلك كثير.

وعلى هذا المنوال كان كتاب «تاريخ الإسلام» للحافظ الذّهبي، فقد جمع فيه بَين ذكر الحوادث والوقائع، وبين سَرْد تراجم الرّجال وتواريخهم.

ومع أنّ الحافظ الذّهبيّ قصد أنْ يكون كتابُه هذا تاريخاً شاملاً لجميع النَّاس من المشاهير والأعلام إلاّ أنَّه يُؤْثر المحدِّثين على غيرهم، وهذه الظَّاهرة نابعةٌ من تربيته، ونشأته على حبّ الحديث، والرّغبة في حمله وروايته[1].

ولذلك اعتبر نقد الرّواة وبيانَ أحوالهم في هذا الكتاب جزءاً أساسياً من منهجه في الدّراسة التّاريخية[2].

وقد تميّز هذا الكتاب بما يلي:

١ - طبّق فيه الحافظ الذّهبيّ المعايير النّقدية على من ترجم لهم سواء كانوا من المحدثين، أو غيرهم، وسواء كانوا من المتقدمين، أم من المتأخّرين.

٢ - يورد لبيانِ حال المترجَم أقوالَ الأئمة النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، دون محاولةِ استقصاء جميع ما قيل فيه[3]، وإنما يكتفي بإيراد ما يراه كفيلاً لبيان درجته، أو مُبيناً لوجه اختياره في حكمه على هذا الرَّاوي.

٣ - قد يُورِد بعض عبارات أئمّة الجرح والتّعديل مختصرة، أو محكية

---

(١) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٣٤٧).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٤٤٥).

(٣) «المصدر نفسه» (ص٣٥١).

بالمعنى ممّا قد يُخِلّ أحياناً بمدلولها، ويحصل بذلك الخللُ في تحديد مرتبة ذلك الرَّاوي المَعْنِيّ بها[1].

٤ ـ يُعلِّق على بعض آراء أئمّة النّقد في الرَّاوي كردّ تعنُّت المتعنّت في الرَّاوي[2]، أو دفع تهمةٍ أُلصقتْ بمن هو بريءٌ منها[3].

٥ ـ يعتني بذكر عقيدةِ المترجم له[4] كأن يكون شيعياً، أو رافضياً، أو معتزلياً أو قدرياً، أو نحو ذلك، وما يتعلق بأخلاقه[5].

٦ ـ يذكُر المشهورين والأعلام، دون المغمورين إلا نادراً[6].

٧ ـ يُلَخِّص رأيَه في الرَّاوي أحياناً بما يحدِّد مرتبته عنده[7].



---

(١) انظر مثلاً ترجمة «محمد بن مسلم بن تدرس المكي» (حوادث ووفيات سنة ١٢١ ـ ١٤٠هـ ص٢٥٠)، كيف حكى قول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيَّيْن فيه، وقارن بـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦).

(٢) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩) ترجمة «محمد بن الفضل السدوسي عارم»، و(حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٨٣) ترجمة «عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري».

(٣) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٦٩) ترجمة «جعفر بن سليمان الضبعي» و(حوادث ووفيات سنة١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٧٥) ترجمة «فضيل بن غزوان الضبي مولاهم الكوفي»، و(حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص٢٩٩) ترجمة «محمد بن نصر بن الحجاج المروزي»، و(حوادث ووفيات سنة٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص١١٤) ترجمة «محمد بن حبان البستي».

(٤) انظر مثلاً (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٠٦) ترجمة «عباد بن يعقوب»، و(حوادث ووفيات سنة ٣٤١ ـ ٣٥٠هـ ص٣٤١)، ترجمة «علي بن الحسين بن الحسن المسعودي».

(٥) انظر «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٤٤٩).

(٦) انظر «المصدر نفسه» (ص٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٧) انظر مثلاً: (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٦١)، (حوادث ووفيات سنة١٨١ ـ ٢٠٠هـ الورقة ١١٨/ب)، (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٦٧).

المبحث الثاني
كتاب تذهيب تهذيب الكمال

اختصره الحافظ الذّهبيّ من كتاب «تهذيب الكمال» للمزّي، وحافظ على ترتيب الأصل، وتراجمه، لكنّه اقتصر في ذكر شيوخ الرّاوي وتلاميذه على المشهورين.

ويَتميز هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ أنّه حذف الأسانيد التي يسوقها المزّي في ذكر بعض أقوال الأئمة النقاد في المترجم، فضاعت بذلك الفائدة التي نصّ عليها المزي صاحبُ الأصل من ذكره لهذه الأسانيد، وهي تمييزُ ما جزم به وثبتت صحتُه عنده عمّا يحتاج النّاظر في كتابه إلى الوقوف على إسناده[١].

٢ ـ يحذف أحياناً الرّاوي عن الإمام قولَه في ذلك المترجم[٢].

٣ ـ يختصر أحياناً النّصوص التي يذكرها المزّي لبيان مرتبة الرّاوي[٣]، فمثلاً نقل المزّي قول أبي حاتم في أحمد بن هاشم الرّملي: «صدوقٌ يكتب حديثه ولا يحتجّ به»[٤]، فاختَصره الذّهبيّ بقوله عن أبي حاتم: «وقال: صدوقٌ وليس بحجّةٍ»[٥].

وقد يوردها أحياناً بالمعنى، فيكتفي بذكر عبارةٍ موجزةٍ كأن يقول مثلاً: «وثّقه أحمد وابن معين»، أو «ضعّفه ابن المديني، وابن معين» أو نحو هذه العبارة.

---

(١) انظر «مقدمة تهذيب الكمال» (ص١٥٣).

(٢) انظر مثلاً (ج١/ق١/الورقة ٦/أ) ترجمة «أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي»، و(الورقة ١٠/ب) ترجمة «أحمد بن خالد بن موسى»، (والورقة ٣١/أ) ترجمة «أبان بن صمعة»، و(الورقة ٣١/ب) ترجمة «أبان بن عبدالله بن أبي حازم.

(٣) انظر مثلاً (ج١/ق١/الورقة ١٧/ب) ترجمة «أحمد بن عبد الجبار العُطاردي»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)، و(الورقة ١٨/ب) ترجمة «أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٨٩).

(٤) «تهذيب الكمال» (١/ ٥١٦).

(٥) انظر (ج١/ق١/الورقة ٣٠/أ).

٤ ـ قد يُغفِل بعض أقوال الأئمّة في الرّاوي فلا يُوردها إطلاقاً[١].

٥ ـ قد يحذف تارةً ما يُبيِّن مرتبةَ الرّاوي من حيث الجرحُ والتّعديل، ويقتصر على ذكر ما لا يفيد ذلك، كاقتصاره مثلاً في ترجمة «أحمد بن إبراهيم الموصلي» على قوله «وله رحلة ومعرفة»[٢]، ولم يورد ما أورده المزّي من قول يحيى بن معين: «ليس به بأس»[٣].

٦ ـ أضاف زياداتٍ في بعض التراجم، ممّا يتعلق بالجرح والتعديل، لكن أكثر إضافاته في تحرير الوفيات.

لِذلك قال الحافظُ ابن حجر: «ثمّ رَأيتُ للذهبيّ كِتاباً سمّاه: (تَذهيب التّهذيب) أطال فيه العِبارَة، ولم يَعْدُ ما في التّهذيبِ غالباً، وإن زاد فَفي بعضِ الأحايين وفيات بالظّنّ والتّخمين، أو مناقبَ لِبعض المترجَمِين، مع إهمالِ كثيرِ من التّوثيق والتّجريح، الذين عليهما مَدارُ التَّضعيفِ والتَّصحيح»[٤].

فقام الحافظ ابن حجر بَضَمِّ ما في «تذهيب التهذيب» مِن الزّياداتِ في كِتَابه «تهذيب التّهذيب» ـ مع قلّتها ـ لتكمل الفائدة منه[٥].

ولِذَا لما لَخَّصه الخزري في «الخلاصة»، اضطرّ إلى إضافة زياداتٍ تَسُدّ الثّغرات الّتي تركها الحافظ الذهبي في كتابه هذا فقال: «فَهذا مختصرُ أسماءِ الرِّجال اختصرته مِن (تَذْهيب تهذيب الكمال)، وَضَبَطْتُ ما يحتاج إلى

---

(١) انظر مثلاً (ج١/ ق١/ الورقة ١١/ ب) ترجمة «أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرهاوي»، مقارناً بـ«تهذيب الكمال» (١/ ٣٢١)، و(الورقة ١١/ أ) ترجمة «أحمد بن سعيد الرباطي»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣١١)، (والورقة ١٠/ ب) ترجمة «أحمد بن خالد بن الخلال»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣٠٣)، (والورقة ١٧/ أ) ترجمة «أحمد بن عبدالله بن يونس»، مقارناً بـ «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)، (والورقة ٣٣/ أ) ترجمة «إبراهيم بن إسحاق الطالقاني»، وقارن بـ «تهذيب الكمال» (٢/ ٤١).

(٢) (ج١/ ق١/ الورقة ٦/ أ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٢٤٦).

(٤) مقدمة «تهذيب التهذيب» (ص٣ ط. دار الفكر).

(٥) انظر مقدمة «تهذيب التهذيب» (ص٧ ط. دار الفكر).

ضبطه في غالبِ الأحوال، وزِدْتُ فيه زياداتٍ مفيدةً ووفياتٍ عديدةً، من الكتب المعتمَدَةِ والنّقول المسنَدَة»[1].

المبحث الثالث
المغني في الضعفاء

١ ـ رسم الحافظ الذّهبي منهجه في هذا الكتاب مُبَيِّناً ما يذكر من أصناف الرّواة، وموضِّحاً ما لا يذكر من أصنافهم فقال[2]: «هذا كتابٌ صغير الحجم، كبير القدر، كثير النّفع...، هذّبته وقرّبته، وبالغتُ في اختصاره، تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضّعفاء.

قد احتوى على ذكر الكذّابين الوضّاعين.

ثمّ على ذكر المتروكين الهالكين.

ثمّ على الضّعفاء من المحدّثين والنّاقلين.

ثمّ على الكثيري الوهم من الصّادقين.

ثمّ على الثّقات الذين فيهم شيءٌ من اللّين، أو تَعنّت بذكر بعضِهم أحدٌ من الحافظين.

ثمّ على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين، ولم يمكنني استيعابُ هذا الصّنف لكثرتهم في الأوّلين والآخرين، فذكرتُ منهم مَنْ نصّ على جهالته أبو حاتم الرّازي، وقال: هذا مجهول، وذكرت خلقاً منهم لم أعرف حالَه ولا روى عنه سوى رجلٍ واحدٍ متناً منكراً.

وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محلّه الصّدق.

ولا من قيل فيه: يُكتَب حديثُه[3].

---

(١) مقدمة «خلاصة تذهيب التهذيب» (ص٣).

(٢) (١/٤).

(٣) في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٠٤) ترجمة «نصر بن أوس الطائي» قال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، فقال الذّهبي: «هذا القول من أبي حاتم=

ولا: من لا بأس به.

ولا من قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فإنّ هذا باب تعديلٍ.

وكذا لم أَعْتن بمن ضُعِّف من الشّيوخ ممّن كان في المئة الرّابعة وبعدها، ولو فَتحت هذا البابَ لما سلم أحدٌ إلاّ النّادر من رواة الكتب والأجزاء».

٣ ـ اعتمد في الحكم على الرّجال جرحاً وتعديلاً على أقوال العلماء وعلى اجتهاده، وقد جمع بينهما كثيراً، وينقلُ في الغالب قولَ إمامٍ واحدٍ في الرّجل، وكثيراً ما ينقل أكثرَ من ذلك.

٤ ـ يُشير ـ أحياناً ـ إلى وجود خلافٍ في تحديد مرتبة الرّاوي، دون أن يُرجِّح ما يختاره هو فيه كأنْ يقول مثلاً: «ضعّفه فلان وقوّاه غيره»، أو «وثّقه فلان وليّنه غيرُه».

٥ ـ أشار في مواطنَ إلى فوائدَ تتعلّق بضوابطِ الجرح والتّعديل[١][٢].

المبحث الرابع
ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين
وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين

احتوى على ذكر الكذّابين والمتروكين، والضّعفاء، ومن فيهم أدنى لين، وكثيرٍ من المجهولين، ومن تُكُلِّم فيه من الثّقات بما لا يؤثّر فيه.

قال في مقدّمة الكتاب[٣]: «وهذا ديوان أسماء الضّعفاء والمتروكين،

= دالّ على أنّه ليس بحجّة، مع أنّي لم أُودع في كتابيَّ اللذين في الضعفاء شيئاً من هذا النّمط، تبعتُ في التّرك أبا الفرج بن الجوزي وغيره».

(١) انظر مثلاً (٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣) ترجمة «قتادة بن دعامة السدوسي»، و(ص٥٣٨) ترجمة «مالك بن دينار»، و(ص٦٣١) ترجمة «محمد بن مروان بن الحكم».

(٢) انظر «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص١٥٥٩ ـ ١٥٦٠) لقاسم علي سعد.

(٣) (ص١).

وخلقٍ من المجهولين، وأُناسٍ ثقاتٍ فيهم لين، على ترتيب حروف المعجم بأخصرِ عبارةٍ وألخص إشارةٍ».

وفصّل في خاتمة الكتاب[1] طبيعةَ التّراجم التي حواها الكتابُ فقال: «اعلم ـ ألهمك الله التقوى ـ أنّ رجال هذا المصنَّف على طبقاتٍ عدّة:

الطبقة الأولى: قومٌ ثقاتٌ وأئمّة من رجال البخاري ومسلم، تكلّم فيهم بعضُ الحفّاظ بلا برهان، فلم أذكر هذا النّوع للقدح فيهم، بل لِيُعْلَمَ بالجملة أنّهم قد تُكُلِّم فيهم بحقٍّ أو بباطل، أو باحتمال.

الطبقة الثانية: قومٌ من رجال البخاري، أو مسلم، أو النَّسائي، يَغلِب على الظنّ أنَّ حديثَهم حجّة، وأقلُّ أحوالهم أن يَكون حديثُهم حسناً، والحَسَنُ حجّةٌ لأنّهم صادقون، لهم أوهامٌ قليلةٌ في جنب ما قد رووا من السّنن، كابن عجلان، وسُهيل بن أبي صالح، وعَمرو بن شعيب، ومحمّد بن عَمرو وأشباههم.

الطبقة الثالثة: قومٌ من رجال السّنن ليسوا بحجّةٍ لغلطهم، وليسوا بمطَّرَحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثُهم دائرٌ بين الحُسْن والضّعف، يَصلُح للرّواية والاستشهاد، وتحل روايةُ أحاديثهم، كمجالد بن سعيد، وابنِ لهيعة، وقيسٍ[2].

الطبقة الرابعة: قومٌ أُجمع على ضعفهم وطَرْح رواياتهم لسوء حفظهم وكثْرَةِ خَبْطِهم، فهؤلاء لا تَرْكَن نفسُ عالمٍ إلَى ما يروونه من الأحاديث.

الطبقة الخامسة: قومٌ متّفقٌ على تركهم لكذبهم ورواياتهم موضوعات، ومجيئِهم بالطّامات كأبي البختري، ووهب بن وهب القاضي، ومحمّد بن

---

(١) (ص٤٧٧ ـ ٤٧٨).

(٢) هو قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي.

سعيد المصلوب، ومقاتل بن سليمان، والكلبي، وأشباهِهم، فهؤلاء إذا انفرد منهم رجلٌ[1]، بحديثٍ عن رسول الله ﷺ، فلا تحلُّ روايتُه إلا بشرطِ أن يُهتَك راويه ويُبَيَّنَ سقوطُه، وأن خبره ليس بصحيح، فإن حفّت متنَه القرائنُ الدالّةُ على أنّه موضوعٌ نُبِّه على ذلك وَحُذِّر منه.

وأمّا المجهولون من الرّواة فإن كان الرّجل من كبار التّابعين، أو أوسَاطهم احتُمِل حديثُه، وتُلُقِّي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجلُ منهم من صغار التّابعين فَيُتَأَنّى في رواية خبره، ويَختلف ذلك باختلاف جلالة الرّاوي عنه، وتحرِّيه وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التّابعين فَمَنْ بعدهم، فهو أضعفُ لخبره سيّما إذا انفرد به».

وطريقة عرضه لمادّة الجرح والتّعديل، لا تختلف عن (المغني)، وهي كما يلي[2]:

١ ـ ذَكَرَ فيه من تُكُلِّم في عدالته، أو في ضبطه.

٢ ـ قد اعتمد في حكمه على الرّجال جرحاً وتعديلاً على أقوال النّقاد وعلى اجتهاده، وقد جمع بينهما كثيراً.

٣ ـ يَنقل في الغالب قولَ إمام واحدٍ في المترجم، وقد ينقل قول أكثَرَ من واحدٍ، أو يقول: ضعّفه فلانٌ وغيرُه، أو: تركه غيرُ واحد، أو: ضعفوه، أو: وثقه جماعة، ونحو ذلك.

٤ ـ قد يَنقلُ رأيَيْن متباعدين في الرّاوي، ولا يرجِّح بينهما.

---

(١) لعلها: (إذا انفرد الرجل منهم)، فهكذا وردت في الطبعة الأولى من تحقيق الشيخ حماد الأنصاري.

(٢) انظر «منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال» (ص١٥٦٥ ـ ١٥٦٦).

المبحث الخامس
الكاشف في معرفة من له
رواية في الكتب الستة

هو كتابٌ خاصٌ بمن له رواية في الكتب السّتة دون غيرها.

وطبيعة عرض الذّهبيّ لمادّة الجرح والتعديل فيه كما يلي:

١ ـ كثيراً ما يعتمد في بيان مرتبة الرُّواة على نقل أقوال العلماء النّقاد فيهم جرحاً أو تعديلاً، وقد يقتصر على اجتهاده في الحكم عليه.

٢ ـ لا يزيد في الغالب على نقلِ قولِ إمامٍ واحدٍ في المترجَم.

٣ ـ قد يُشير إلى اختلاف النّقاد في تحديد مرتبة الرَّاوي، دون أن يذكر ما يَتَرَّجح لديْه.

٤ ـ قد يسكت عن بيانِ حال الرَّاوي المترجَم، وقد يكون ثقة، أو ضعيفاً، أو مجهولاً.

٥ ـ قد تأثر حكمُه في كتابه «الكاشف» بما اطّلَع عليه من أقوال النّقاد، التي لم يُوردْها المزّي، وبما زاده في كتابه «تذهيب التهذيب» على أصله «تهذيب الكمال»، وما يُعلِّق به أحياناً على بعض آراء الأئمّة في الرَّاوي، ومن الأمثلة على ذلك:

أ ـ في ترجمة أبان بن إسحاق الكوفي الأسديّ النحوي:

لم يورد المزيّ في «تهذيب الكمال»[1] في النّسخة التي اعتمدها الذّهبيّ في أبان جرحاً ولا تعديلاً، لكن الذّهبيّ في «تذهيب التهذيب»[2] نقل فيه قولَ الأزدي: «متروكٌ»، وقال عنه في «الكاشف»[3]: «فيه لينٌ».

---

(١) (٢/ ٥)، وانظر تعليق د. بشار عواد في (الحاشية رقم٢).

(٢) (ج١/ ق١/ الورقة ٣١/ أ).

(٣) (١/ ٢٠٥).

ولا شكّ أنّ هذا الحكم من الذّهبيّ لم يكن معتمِداً على مجرّد ما في نسخته من «تهذيب الكمال»، بل ولا على مجرّد ما زاده في «التذهيب»، من قول الأزدي، إذ لو اعتمده وحده لكان حكمه أشدّ ممّا ذكره في «الكاشف»، فمن المحتمل جداً أن يكون اعتمد على ما اطّلع عليه من توثيق العجلي[1]، وذكر ابن حبان له في «الثقات»[2] من جهة، واعتبر كلامَ الأزديّ من جهةٍ أخرى، فزاوج بين الرّأيين فقال: «فيه لين». والله أعلم.

ب ـ وفي ترجمة أبان بن عبدالله بن أبي حازم البجلي الأحمسي:

ذكر المزّي في «تهذيب الكمال»[3]، أقوالَ الموثِّقين له من جهةِ ضبْطه، ولم يُورِد قولاً لأحدٍ بتليينه، لكن الذّهبيّ في «التذهيب»[4] أضاف فيه قولَ ابن حبّان: «كان ممّن فَحُش خطؤُه وانفرد بالمناكير».

فاعتبر هذه الإضافةَ في «الكاشف»[5] فقال: «وثّقه ابنُ معين وليّنه غيرُه».

ج ـ وفي ترجمة جابر بن يزيد بن رفاعة العجلي:

لم يُورِد المزّي في «تهذيب الكمال»[6]، فيه جرحاً ولا تعديلاً، فعلّق الذّهبيّ في «التّذهيب»[7]، على حاله بقوله: «ولم يُضَعِّفْه أحدٌ».

ثمّ قال في «الكاشف»[8] ـ بعد ذكره عدداً من الرّواة عنه ـ: «صدوقٌ».

وهذا الحكمُ يحتمل تَأَثُّره بما علّقه في كتابه «التّذهيب»، وهو راجعٌ

---

(١) انظر «الثقات» (١/١٩٨).
(٢) انظر (٨/١٣٠).
(٣) (٢/١٤ ـ ١٦).
(٤) (ج١/ ق١/ الورقة ٣١/ب).
(٥) (١/٢٠٦).
(٦) (٤/٤٧٢ ـ ٤٧٣).
(٧) (ج١/ ق١/ الورقة ١٠١/أ).
(٨) (١/٢٨٨).

إلى قاعدةٍ يَتَبَنَّاها الحافظُ الذّهبيّ في كلّ راوٍ لم يُذكر بتوثيقٍ ولا بِتضعيف، ولكن روى عنه جماعةٌ من الثّقات، فإنّ ذلك يَنفعه، ويرفع من شأنه، كما سيأتي تفصيل ذلك في (ضوابطه في الجهالة).

د ـ وفي ترجمة خلف بن أيوب العامري البلخي:

لم يورد الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[1] فيه ما هو صريحٌ في تحديد مرتبته من حيثُ الضّبط، لكن الذّهبيّ أضاف في «التذهيب»[2] قولَه: «ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» فَعَظَّمه وأطراه، وقال: «كان مفتي أهل بلخ وزاهدَهم». . .».

وقال عنه في «الكاشف»[3]: «رأسٌ في الإرجاء ثقةٌ». ولا يكون قولُه بتوثيقه إلاّ مُنتَزَعاً ممّا حكاه في «التّذهيب» من موقف الحاكم أبي عبدالله منه. والله أعلم.

لكن هذه الأمثلة التي تبين تأثر حكم الذهبي ـ رحمه الله ـ في «الكاشف» بما زاده في كتابه «تذهيب التهذيب» لا تنهض قرينةً للقول بأنّ «الكاشف» مختصرٌ من «التّذهيب» وليس من «تهذيب الكمال». والله أعلم.

المبحث السادس
ميزان الاعتدال في نقد الرجال

أراد الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بهذا الكتاب بَسْطَ ما في «المغني»، وأوضح منهجه فيه من حيثُ الجرحُ والتّعديل كما يلي:

١ ـ احتوى كتابه على أصناف من رواة الحديث ونَقَلَة العلم، وهم كما يلي[4]:

---

(١) (٨/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).
(٢) (ج١/ق٢/الورقة ٢٠٥).
(٣) (١/ ٣٧٣).
(٤) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٣).

أ ـ الكذّابون الوضّاعون المتعمّدون ـ قاتلهم الله ـ والكاذبون في أنّهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا.

ب ـ ثمّ المتَّهَمون بالوضع، أو بالتّزوير.

ج ـ ثمّ الكذَّابون في لهجتهم لا في الحديث النّبوي.

د ـ ثمّ المتروكون الهلكى الذين كَثُرَ خطؤُهم، وتُرِكَ حديثُهم، ولم يُعتَمد على روايتهم.

هـ ـ ثمّ الحفّاظ الذين في دينهم رقّة، وفي عدالتهم وهن.

و ـ ثمّ المحدِّثون الضّعفاء من قِبَل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوْهام، ولم يُتْرَكْ حديثُهم، بل قُبِلَ ما رووه في المتابعات والشّواهد، لا في الأصول والحلال والحرام.

ز ـ ثمّ المحدّثون الصّادقون، أو الشّيوخ المستورون الذين فيهم لين، ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين.

ح ـ ثمّ خلقٌ من المجهولين، ممّن يَنُصّ أبو حاتم الرّازي على أنّه مجهول، أو يقول غيره: لا يُعرف، أو فيه جهالة، أو يُجْهَل، أو نحو هذه العبارات التي تدلّ على عدم شهرة الشّيخ بالصّدق.

ط ـ ثمّ الثّقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثّقات الذين تَكلّم فيهم من لا يُلْتَفَتُ إلى كلامه في ذلك الثّقة لكونه تَعَنَّت فيه، وخالفَ الجُمهور من أولي النّقد والتّحرير.

وقد ذكر من تُكُلّم فيه ـ مع ثقته وجلالته ـ بأدنى لين، وبأقلّ تجريح؛ لأنّ ابن عدي أو غيرَه، من مؤلفي كُتُب الجرح ذكروا ذلك الشّخص، ولَم يَرَ أن يحذف اسم أحدٍ مّمن له ذكرٌ بتليينٍ مّا في كتب أئمة الجرح والتّعديل، خوفاً من أن يُتَعَقَّب عليه، ولم يكن ذكرُه في كتابه مما يوجب ضَعْفَه عنده[1].

---

(١) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٢).

٢ ـ لم يذكر من ذكرهم البخاري في «التاريخ الكبير»، وابنُ عديّ في «الكامل» من الصّحابة؛ لجلالتهم، ولأنّ الضعف فيما أُسْنِد إليهم إنّما جاء من جهة الرّواة إليهم.

٣ ـ لم يذكر من الأئمّة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام، وعَظَمتهم في النّفوس، وإن ذكر منهم أحداً فعلى الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس(١).

٤ ـ لم يُورد من تُكُلّم فيه من المتأخرين إلاّ من قد تَبيَّن ضعفُه، واتضح أمرُه من الرّواة(٢).

٥ ـ اعتمد فيما يُورده في الرّواة من الجرح والتّعديل، على أقوال الأئمّة النّقاد، مصرِّحاً بذكر أسمائهم في الغالب، وقد لا يصرح باسم صاحب الكلام أحياناً.

٦ ـ يتصرف كثيراً في نقل أقوال النّقاد بالمعنى، وقد يختصرها بما قد يُوهم معنىً غيرَ مراد، كما نَبّه على بعض الأقوال التي لم تَصِحَّ نسبتها إلى قائلها.

٧ ـ قد يُصرِّح بحكمه على الرّاوي جرحاً أو تعديلاً، في أولّ الترجمة تارة، وفي آخرها تارةً أخرى، واصطلح على أنه إذا وضع كلمة (صح) أول الاسم، فهي إشارةٌ إلى أن العمل على توثيق الرجل(٣).

٨ ـ تعَقب كثيراً من آراء الأئمة في بعض الرّواة، ووجّهَ بعضها في مواضع(٤).

---

(١) انظر «مقدمة ميزان الاعتدال»(٢ ـ ٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه» (ص٤).

(٣) انظر «مقدمة لسان الميزان» (ص٩).

(٤) هذا ما سيتضح من خلال مباحث هذه الرسالة، ولقاسم علي سعد، رسالة بعنوان: (منهج الذّهبيّ في كتابه ميزان الاعتدال) تحدث فيها بإسهاب عمّا في «الميزان» من قضايا الجرح والتعديل.

المبحث السابع

الرّواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم[(١)] ومن تُكُلِّم فيه وهو موثّق أو صالح الحديث[(٢)]

ذكرالذّهبي في رسالة (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم) رواة ثقات عنده، ولم يُؤثِّر فيهم ما رُمُوا به من الطّعن، لأن ذلك إنّما صدر عن متعنّت، أو هو قولٌ لم تصحّ نسبتُه إلى قائله، أو قولٌ صدر عن ضعيف، أو لا يُراد به ردّ رواية الرّاوي جملةً، وإنّما هو في شيء مخصوص، ويدلّ على ذلك عنوانُ الرّسالة نفسها[(٣)].

وأمّا رسالة (من تُكلِّم فيه وهو مُوثّق أو صالح الحديث) فقد تَوَهّم د. بشار عوّاد في كتابه «الذّهبيّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»[(٤)] أنّها هي عين رسالة (الرواة الثقات)، ثمّ استدرك على نفسه في مقدّمة تحقيق «سير أعلام النبلاء»[(٥)] بعد أن اطّلع على الرّسالتين، فَفَرَّق بينهما، كما وقع في

---

(١) طبع في دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ بتحقيق وتعليق محمد إبراهيم الموصلي.

(٢) حققها الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، تحقيقاً علمياً لنيل درجة ماجستير، في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٣٩٨هـ، واختار هذا العنوان من إحدى نسخها الخطية لمطابقته لواقع الرسالة بعد دراسته إياها، كما حققها أيضاً محمود شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، ط/الأولى، دار المنار سنة ١٤٠٦هـ، الأردن ـ الزرقاء بعنوان (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق).
ثم أفاد شيخنا فضيلة الدكتور عبد الرحيم بن محمد القشقري ـ حفظه الله تعالى ـ بأن الوهم في الخلط بين الكتابين، ناشئ من عدم الوقوف على الاسم الحقيقي للرسالة الثانية الصغيرة ذات ٩٦ ترجمة، فإن عنوانها الحقيقي (القسطاس في الذب عن الثقات)؛ هكذا جاء العنوان على النسخة الخطية بخط صلاح الدين العلائي، مصورة في مكتبته الخاصة. أما كتاب (من تكلم فيه وهو موثق) وكتاب (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) فهما اسم لمسمى واحد.

(٣) انظر مقدمة تحقيق «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ز) للدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي.

(٤) انظر (ص١٩٢ ـ ١٩٣).

(٥) (ص٨١).

هذا التّوهم أيضاً إبراهيم سعيداي إدريس فحقّق رسالة: (من تُكلّم فيه وهو موثّق) باسم (معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الردّ)، ثمّ أدرج مقدّمة (الرّواة الثقات) في مقدمة (من تُكُلِّم فيه وهو موثق).

والذي يظهر أنّهما رسالتان، يُوضح ذلك ما يلي[1]:

١ ـ حَجمُ الرّسالتين متفاوت، فإنّ رسالة (من تُكُلِّم فيه وهو موثّق) أكبرُ من الرسالة الأخرى، وعدد رجالها أكثر، فعدّد رجال (الرّواة الثقات) ٩٦ شخصاً تقريباً بمن ذكرهم في مقدّمتها، وعددُ رجَال (من تُكلّم فيه وهو موثّق) ٤٠٥ أشخاص.

٢ ـ مقدّمة كلٍّ من الرّسالتين تختلف عن الأخرى حجماً ومعنى، فرسالة (الرّواة الثّقات) مقدّمتها طويلةٌ ونفيسة جداً، بينما مقدّمة (من تكلم فيه وهو موثّق) لا تتجاوز صفحةً واحدة.

٣ ـ أسلوبُ الرّسالتين في ترجمة الرّواة مختلف، فرسالة (من تكلّم فيه وهو موثّق) أَخذت جانبَ الاختصار والإشارة، أما رسالة (الرّواة الثقات) فقد أطال في تراجم كثيرٍ من الرّواة لا سيّما في المقدّمة، ويظهر فيها أسلوبُ المناقشة بالحجّة أكثر ممّا في الرّسالة الأولى.

٤ ـ موضوع الرّسالتين وإن تقارب إلاّ أنّه مختلف، وذلك ـ كما سبق ـ أنّ رسالة (الرّواة الثقات) يتحدّث فيها الذّهبيّ عن رواة ثقات عنده، وقد تُكُلِّم فيهم بما لا يُوجب ردّ رواياتهم، بينما موضوعُ رسالة (من تكلم فيه وهو موثّق) تحدّث فيه الذّهبيّ عن جملة من الرّواة خرّج لهم السّتة أو بعضهم، وجرحهم بعضُ أئمّة الجرح والتّعديل، سواءٌ كان ذلك الجرح مؤثِّراً أو غيرَ مؤثّر، فالمذكورون فيها: منهم الثّقة الذي لا يُؤثّر فيه الجرح، ومنهم من فيه لينٌ مّا وحديثُه حسن يحتجّ به، أو يَصلُح للاعتبار،

---

(١) انظر مقدمة تحقيق د. عبدالله بن ضيف الله الرحيلي لرسالة (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) (ص ز ـ ح).

وقليلٌ ممّن هو ضعيف، والغالب فيها الثقات.

وعدد رجالها كما سبق ٤٠٥ رواة، وقد رمز في كتابه «ميزان الاعتدال» على تراجم أحد عشر ومئة راوٍ منهم برمز (صح) إشارةً إلى أنّ العمل على توثيق الرَّاوي.

وطريقة عرضه الكلامَ على هؤلاء الرّواة أنّه يذكر اسم الرَّاوي، ثمّ يذكر حكمَه فيه، وأحياناً لا يحكم فيه، وإن اشتبه الرَّاوي بغيره ميّزه بذكر أحدِ شيوخه، وذلك قبل الحكم أو بعده، ثمّ يذكر قول إمام من الأئمّة، أو أكثرَ فيه، فإن احتاج الأمرُ إلى استدراك اسْتَدْرَك، أو احتاج إلى توجيهٍ وجّه بأقصر عبارةٍ تُوصل إلى المطلوب، والغالبُ أنّه يترك ذلك ويكتفي بحكمه فيه.

وليس مقصودُ الذّهبيّ بإيرادِ هؤلاء هو حصرُ من تُكُلِّم فيه وهو مُوثّق لأنّ في «ميزان الاعتدال» وغيره من كتب الرّجال رواةً غيرَهم وُثِّقوا وَلُيِّنوا، فكأنّ الحافظ الذّهبيّ رحمه الله ذكر هنا الأشهر، أو الأكثر. والله أعلم.

المبحث الثامن
تذكرة الحفاظ

١ ـ حوى الكتاب ذكر أسماءِ حملةِ العلم ونقلة الأخبار، ومن يُرجَع إليهم في الجرح والتّعديل، من عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلى عصره حيث ختمهم بشيخه المزّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

٢ ـ يَذكر فيه من يُعْرَف بسعة المحفوظ، ولو لم يكن حافظاً متقناً لمحفوظه، وهذا هو المراد من وصفه إيّاهم بـ(الحفّاظ)[١]، ولذلك ذكر فيه من هذا النّوع كثيراً ممّن لم يكن متقناً لمحفوظه، منهم:

أ ـ عليّ بن زيد بن جدعان:

قال فيه: «وهو من أوعية العلم، وفيه تشيّع»، ثمّ ذكر من تَكَلَّم

---

(١) انظر إطلاقات كلمة (الحافظ) عند النقاد في (ص٦٩٦).

فيه من قِبَل حفظه، ثم قال: «لم يحتج به الشيخان، لكن قرنه مسلم بغيره»[1].

ب ـ محمّد بن عبد الرّحمٰن بن أبي ليلى:

نقل فيه أقوالَ من تَكَلّم في حفظه، ثمّ قال: «حديثُه في وزن الحسن، ولا يَرْتَقي إلى الصّحة، لأنّه ليس بالمتقن عندهم»[2].

ج ـ مبارك بن فضالة القرشيّ العدويّ مولاهم:

نَقَلَ فيه من تَكَلَّم في ضبطه، ثمّ قال في آخر ترجمته: «لم يَبْلغ حديثُه درجةَ الصّحة، ولا أخرج له النّسائي»[3].

د ـ قيس بن الرّبيع الأسدي الكوفي:

قال فيه: «أحدُ الأعلام على ضعفٍ فيه»[4].

وقال في آخر الترجمة: «وقد كان قيسٌ من أوعية العلم، وأرى الأئمّة تكلّموا فيه لظلمه»[5].

هـ ـ شريك بن عبدالله القاضي النّخعي الكوفي:

قال في أول ترجمته: «أحدُ الأئمّة الأعلام»[6].

وقال في آخرها: «كان شريكٌ حسنَ الحديث إماماً فقيهاً، ومحدّثاً

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٢) «المصدر نفسه» (١/ ١٧١).
(٣) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٢٦).
(٥) «المصدر نفسه» (١/ ٢٢٦).
(٦) (١/ ٢٣٢).

مكثراً، ليس هو في الإتقان كحمّاد بن زيد، وقد استشهد به البخاري، وخرّج له مسلم متابعةً»[1].

و ـ عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الشّامي:

قال فيه: «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن»[2]، وقال في آخر الترجمة: «يُروَى حديثُه في المتابعات ولا يحتجّ به»[3].

وغير هؤلاء كثير.

٣ ـ ينقل في الرّاوي أقوالَ الأئمّة النّقاد جرحاً وتعديلاً، وقد يُصَدِّرُ التّرجمة بحكمه في الرّاوي، وقد يذكر ذلك أحياناً في أثنائها، أو يختمها بذلك.

لكنّه ـ على عادته في بقية كتبه ـ قد يختصر قولَ الإمام، أو يذكره بالمعنى، وهذا منه كثير.

٤ ـ يُعلّق كثيراً على آراء النّقاد في بعض الرّواة منتقداً، أو مُوَجِّهاً، أو معلّلاً.

المبحث التاسع
سير أعلام النبلاء

١ ـ حوى هذا الكتابُ فئاتٍ مختلفةً من النّاس، فَشَمِلَ الخلفاء، والملوك، والوزراء، والقضاة، والقُرَّاء، والمحدّثين، والفقهاء، والمفسّرين، واللّغويين، والأدباء، والزّهّاد، والشّعراء، والمتكلّمين، والفلاسفة، وغيرَ هؤلاء، إلاّ أنّ الذّهبيّ يُعنَى في الغالب بالمحدّثين أكثرَ من عنايته بغيرهم، وذلك بحكم نشأته ورغبته في الحديث، وشَغَفِه بروايته.

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٢).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٨).

(٣) «المصدر نفسه» (١/ ٢٣٩).

٢ ـ ترجم للأعلام النّبلاء المشهورين منهم، وقد أشار إلى شرطه هذا في ترجمة (محمّد بن رُمح بن المهاجر التُّجيبي المصري) حيث قال: «لم يتفق لي أن أُورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ» فذكرتُه هنا لجلالته...»[١].

وقال في ترجمة (محمّد بن علي بن عبيد الله بن أحمد الموصلي، المعروف بابن ودعان): «وإنما أوردتُّه هنا لشهرته، وقد ذكرتُه في «الميزان»[٢] وأنّه غير ثقةٍ ولا مأمونٍ»[٣].

وقد يتّفق أن يَذكر من ليس بمشهور، وهذا نادرٌ.

٣ ـ يَنْقُل في المترجَم أقوالَ النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، ويعزو القولَ إلى صاحبه غالباً، وكثيراً ما ينصّ على المصادر في ذلك، إلاّ أنّه ـ على عادته في كتبه ـ قد يختصر العبارةَ أحياناً، وقد يوردها بالمعنى.

٤ ـ يُصَدِّر كثيراً من التّراجم بذكر مَرتبة الرّاوي من حيثُ العلمُ، أو الفضلُ أو المنصب، ومن حيثُ الجرحُ والتّعديل، وكثيراً ما يختتم التّرجمة بذكر مرتبة حديثِ المترجَم عنده.

٥ ـ يُعلّق على كثيرٍ من أقوال الأئمّة في الرّاوي تعقيباً، وتوضيحاً، وتوجيهاً، وتعليلاً بعباراتٍ تختلف ـ إيجازاً وإسهاباً ـ من موضعٍ لآخر حَسْبَ ما تقتضيه الحاجة، ويتطلّبه الموقف.

ويُلاحَظ أن الذّهبيّ في كتابه «سير أعلام النبلاء»، أكثرُ عنايةً بمثل هذه التّعليقات، ولعلّ وجهَ ذلك: أنه من آخر ما ألّف في مجال التراجم، بعد اكتمال شخصيته العلميّة، ونُضْجها، فقد بدأ تأليفه وعُمره تسع وخمسون سنة، وانتهى منه وقد قارب ستاً وستين من عمره.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٩٩).

(٢) (٣/٦٥٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٦٥).

وهذا يُفَسِّر سببَ وجود بعض قضايا الجرح والتّعديل، أكثرَ تحريراً وتحقيقاً في «السير» منها في غيره، من ذلك:

أ ـ تفصيلُه في موضوع أخذ الأجرة على التّحديث، حيث قسم الآخذين أقساماً عدّة، وبَيّن حكمَ كلّ قسم منهم[1]، وهذا لم يتعرّض له في أيّ كتابٍ من كتبه التي اطلّعت عليها، رغم وجود ما يتعلّق بهذا الموضوع فيها.

ب ـ موقفُه من عَبّاد بن يعقوب الرّواجني، حيث وثّقه في بعض كتبه، ونَعَتَه في بعضها بأنّه (صدوقٌ)، لكنّه في «سير أعلام النبلاء» لما ذكر قصّته مع قاسم بن زكريا المطرّز في سؤالِ عبّادٍ إيّاه: من حفر البحر؟ ومن أجراه؟ ثمّ قولُه له: حفره علي، وأجراه الحسين، عَلّق الذّهبيّ على ذلك: قائلاً: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمّحوا في الأخذ عمن هذا حالُه، وإنما وَثِقُوا بصدقه...»[2].

وقد نقل في «ميزان الاعتدال»[3] هذه القصّة ولم يُعَلِّقْ عليها بمثل تعليقه السّابق.

ج ـ تعليقُه على رواية سليمان بن داود الشّاذكوني، في تكذيب يحيى القطّان، ووهيب بن خالدٍ، ومالكٍ، وهشام بن عروة، لمحمد بن إسحاق، حيث بَين الذّهبيّ كَذِبَ الشّاذكوني في حكايته، وأزاح عما في متنها من النّكارة، ومخالفةِ الواقع بما لم يرد في بقية كتبه[4].

د ـ تفصيلُ رأيه في محمّد بن عمر الواقدي، وتفريقه بين رواياته في الحلال والحرام والأحكام، وبيْن رواياته في المغازي والسّير، وأيام النّاس،

---

(١) انظر ما سيأتي في (ص٢٦٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٣٨)، وانظر ما سيأتي (ص٣٨٧ ـ ٣٨٩).

(٣) (٢/٣٧٩).

(٤) انظر ما سياتي في (ص٨٩٣ ـ ٨٩٧).

فلا يحتج به في الأولى، ولا يستغنى عنه في الثّانية، وموقفُه من الذين وثّقُوه مطلقاً، حيث ردّ ذلك بأنّه قد تقرر بالإجماع وَهْنُ الواقدي، وقد مدّ نَفَسَه في ذلك بما لا يُوجد في غير «سير أعلام النبلاء»[1].

هـ - تعليقُه على قصّة محمّد بن عجلان مع مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وخالد بن يوسف السّمتي، الذين اختبروا ضبطَه بِقَلْبِ الأسانيد عليه، فلما تفطّن لصنيعهم دعا عليهم، فاستجاب الله دعاءه.

فقد بيَّن الذّهبيّ وهاءَ هذه الرّواية سنداً ومتناً بكلام قويٍّ متينٍ[2]، بينما اعتمد عليها في كتابه «ميزان الاعتدال» واستنبط منها جودةَ ذكاء ابنِ عجلان، فقال: «ومع كون ابن عجلان متوسطاً في الحفظ، فقد ورد ما يدلُّ على جودة ذكائه...»، ثمّ ساق الحكاية[3].

ومثل ذلك كثير يَتَبَيَّن للنّاظر في ثنايا هذه الرسالة.

٦ - رغم كون «سير أعلام النبلاء» من آواخر ما ألفه الذّهبيّ في مجال التراجم، وكونه فيه أكثر عنايةً، واهتماماً بالنَّقد والتّعليق، إلاّ أنّه في كثير من تعليقاته، وتعليلاته لكثيرٍ من قضايا الجرح والتّعديل، تكاد تكون متقاربةً في المضمون والألفاظ مع ما في سائر كتبه الثّلاثة: «تاريخ الإسلام»، و «ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفاظ»[4].

وفي هذا دلالةٌ على أمرين:

الأوّل: أنّ منهج الذّهبيّ يكاد يكون واحداً عنده، فهو سَائرٌ فيه على قواعدَ وأسسٍ مُنضبطة، لا تتبدل كثيراً.

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٥٤ - ٤٥٦، ٤٦٩).

(٢) انظر ما سيأتي في (ص٨٩١ - ٨٩٣).

(٣) (٣/ ٦٤٥).

(٤) أمثلة ذلك كثيرة جداً ومبثوثة في ثنايا مباحث هذه الرسالة.

الثّاني: أنّه ـ رحمه الله ـ ألّف هذه الكتب الأربعة عندما أصبح تامّ المعرفة بهذا الشّأن، نافذَ البصيرة فيه، بارعاً في صناعة الجَرح والتّعديل، مع توفُّر أدوات الاجتهاد لديْه.

